



السيد الرئيس:

إذن، إذا سمحتم، نشرع الآن في جدول الأعمال الذي يتضمن محورين اثنين:

المحور الأول: يتعلق بموضوع السياسة العامة المتعلقة بالشباب، ويضم ثلاثة أسئلة ذات الموضوع الواحد، تقدم بها كل من فرق ومجموعة الأغلبية، وكذلك فريق الأصالة والمعاصرة والفريق الاستقلالي للوحدة والتعدلية؛

أما **المحور الثاني:** فيتعلق بموضوع الجهوية المتقدمة ويضم كذلك ثلاثة أسئلة ذات موضوع واحد تقدم بها كل من فرق ومجموعة الأغلبية وكذلك فريق الأصالة والمعاصرة والفريق الاستقلالي للوحدة والتعدلية.

وفي هذا الإطار، أعطي الكلمة بالنسبة للمحور الأول للنائبة السيدة إيمان اليعقوبي بإسم فرق ومجموعة الأغلبية لتقديم السؤال المتعلق ببلورة سياسة مندمجة لفائدة الشباب وأذكر دقيقة واحدة لطرح السؤال.

النائبة السيدة إيمان اليعقوبي:

السيد الرئيس الحكومة،

نص الدستور المغربي على ضرورة توسيع وتعميم مشاركة الشباب في التنمية الإقتصادية والثقافية والسياسية للبلاد ومساعدتهم على الاندماج في الحياة النشيطة، خصوصا للفئات التي تعاني من صعوبات على المستوى الدراسي والاجتماعي والمهني. ويهدف بلورة هذه الحقوق، أقر الدستور عددا من الآليات المؤسساتية من بينها تأسيس المجلس الإستشاري للشباب والعمل الجمعي.

بالرغم من كل ما ذكر، ما زالت هذه الفئة تعاني من مجموعة من المشاكل من بينها البطالة المتفشية بكثرة في صفوف حاملي الشهادات، فضلا عن انقطاع فئات كبيرة منهم عن الدراسة، مما يجعلهم عرضة لمخاطر كثيرة. لذلك نسألكم، السيد رئيس

محضر الجلسة الخامسة والأربعين

التاريخ: الثلاثاء 10 صفر 1439 (30 أكتوبر 2017 هـ).

الرئاسة: السيد الحبيب المالكي رئيس مجلس النواب.

التوقيت: ساعتان وسبعة وثلاثون دقيقة ابتداء من الساعة الثالثة زولا والدقيقة الأربعين.

جدول الأعمال: الجلسة المخصصة للأسئلة الشفهية المتعلقة بالسياسة العامة التي يجيب عنها رئيس الحكومة.

السيد الحبيب المالكي رئيس مجلس النواب، رئيس الجلسة:

بسم الله الرحمن الرحيم، الصلاة والسلام على أشرف المرسلين.
السيد الرئيس الحكومة،

السادة الوزراء،

السيدات والسادة النواب،

طبقا لمقتضيات الفصل 100 من الدستور، وخاصة الفقرة الثانية منه، وعملا كذلك بمقتضيات المواد من 278 إلى 283 من النظام الداخلي. يعقد مجلس النواب جلسة اليوم المخصصة للأسئلة الشفهية المتعلقة بالسياسة العامة التي يجيب عنها رئيس الحكومة.

وقبل الشروع في جدول أعمالنا، أعطي الكلمة للسيدة الأمينة لتلاوة ملخص عن المراسلات الواردة على المكتب.

السيدة أسماء اغلالو أمينة الجلسة:

شكرا السيد الرئيس،

توصلت رئاسة المجلس بمشروع قانون رقم 54.17 يقضي بتغيير المادة 15 من القانون رقم 15.95 المتعلق بمدونة التجارة، شكرا السيد الرئيس.



عبر عن ذلك جلالة الملك في خطاب افتتاح البرلمان، عندما اعتبر جلالته أن تأهيل الشباب وانخراطه الإيجابي والفعال في الحياة الوطنية يعد من التحديات التي ينبغي رفعها بالنظر لكون العديد منهم يعانون من الإقصاء والبطالة. فهل لدى الحكومة استراتيجية واضحة لضمان انخراط الشباب في الحياة العامة؟ وما هي التدابير المتخذة لتمكين الشباب من الانخراط في سوق الشغل ومعالجة تزايد معضلة البطالة في صفوف الشباب بما فيهم خريجي الجامعات والمعاهد؟ والسلام.

السيد الرئيس:

شكراً، الكلمة الآن للسيد رئيس الحكومة للإجابة عن الأسئلة المتعلقة بالمحور الأول.

السيد سعد الدين العثماني، رئيس الحكومة:

بسم الله الرحمن الرحيم، الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله وآله وصحبه.

السيدات والسادة،

السيد رئيس مجلس النواب المحترم،

السيدات والسادة الوزراء، وكتاب الدولة والنواب المحترمين،

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته،

يطيب لي في البداية أن أعبر لكم عن سعادتي لتجديد اللقاء بهذه المؤسسة التشريعية الموقرة في هذه الجلسة الأولى للأسئلة حول السياسات العامة الأولى هذه الولاية التشريعية. أود في البداية أن أشكر مختلف الفرق التي طرحت الأسئلة، هذا السؤال وركزات على هاذ الموضوع الحيوي اللي هو موضوع الشباب. احنا كنعرفو بأن المغرب يزخر بطاقات شابة، وأن الساكنة الوطنية هي ساكنة شابة بامتياز، فثلث الساكنة تتراوح تقريبا، تتراوح أعمارهم بين 14 و34 سنة من مجموع السكان وهو رصيد متميز، رصيد مهم جدا، رافعة للتنمية البشرية ورافعة للتنمية الاجتماعية ورافعة للتنمية الشاملة ورافعة للتنمية المستدامة، وذلك لأن الشباب هم الأقدر

الحكومة، عن الإجراءات المتخذة من أجل تأطير هذه الفئة والإهتمام بها على مختلف المستويات، وما هي الخطوات العملية التي ستقوم بها الحكومة لتبلور بطريقة تشاركية سياسة مندمجة موجهة للشباب، كما دعا لذلك صاحب الجلالة في افتتاح الدورة التشريعية؟ شكراً.

السيد الرئيس:

شكراً، الكلمة الآن للنائبة السيدة ابتسام عزوي بإسم فريق الأصالة المعاصرة لتقديم السؤال المتعلق بنفس المحور.

النائبة السيدة ابتسام عزوي:

السيد رئيس الحكومة المحترم،

إذا كانت الإرادة الملكية، وإرادة كل الفاعلين السياسيين تنحو نحو إيلاء الشباب مكانه خاصة على المستوى السياسي، سواء من حيث تنشيط الحياة السياسية أو من حيث المشاركة في كل المحطات السياسية، تعبئة وتصويتنا وترشيحا ومواكبة وتتبعنا. فماذا أعددتم لشباب المغرب؟ فماذا أعددتم من أجل اندماج سلس في الحياة الإجتماعية والإقتصادية والثقافية وغيرها من الميادين؟

السيد الرئيس:

شكراً، الكلمة الآن باسم الفريق الإستقلالي للوحدة والتعادلية في نفس المحور، السيد النائب نوفل شباط.

النائب السيد نوفل شباط:

السيد الرئيس،

عندما نتحدث عن الشباب، فإننا نتحدث عن فئة عريضة من المغاربة تتجاوز نسبتهم الثلث، نتحدث عن مستقبل البلاد ودعامتها الأساسية، نتحدث عن القلب النابض للحياة الإقتصادية والإجتماعية، نتحدث عن طاقات شابة مؤهلة ولكنها تبقى غير مستغلة على الوجه المطلوب نتيجة النموذج التنموي المعتمد والذي أبان عن فشل في تدبير السياسات العمومية كما



مختلف هذه العروض العمومية وأيضا التركيز على محوري التكوين والتشغيل والتنشيط الإجتماعي والثقافي. لكن الأهم أشنو هو؟ الأهم أن هاذ العرض الأولي اللي هي الأرضية الأولية للسياسة المندمجة للشباب ستعمل الحكومة على إطلاق حوار وطني حولها وفق مقاربة تشاركية موسعة في أفق وضع منظور متكامل وسياسة مندمجة متكاملة غادي نمشيو وغادي نشركو أولا البرلمانين بطبيعة الحال، وغادي نشركو المجتمع المدني، وغادي نشركو الجماعات الترابية المنتخبين ترابيا جهويا وإقليميا ومحليا، وغادي نشركو النقابات والأحزاب السياسية الشبيبات بطبيعة الحال ديال الأحزاب السياسية، هاذ الإشارك الهدف منه هو هاذ السياسة اللي وضعنا الأرضية العامة ديالها تكون متكيفة مع الرغبات والتطلعات والحاجيات ديال الشباب في عمومهم، وغادي نحاولو إن شاء الله نخرجو منها سياسة وطنية مندمجة للشباب مع برامج للعمل الوطني وأيضا إطار مرجعي للتمويل، لتمويل هذه السياسة وبرامج متعددة السنوات وغادي إن شاء الله انطلقو بإذن الله في تطبيقها. احنا كتنماو بداية سنة 2018 تكون هاذ السياسة المندمجة الجديدة في خطواتها الأخيرة.

وأيضا من أجل تحقيق تعبئة وطنية شاملة وانخراط جهوي في تنزيل هاذ السياسة الوطنية للشباب نحرص على تفعيل دور الجهات الإثني عشر في هاذ الورش، من خلال التنسيق مع الجهات، ومن هنا غادي تبدا الحكومة من خلال القطاع الوصي على فتح حوار مع الجهات من أجل صياغة ميثاق الشباب الدولة والجهة، تعاهد الدولة والجهة حول ميثاق الشباب 2018-2021، وبالتالي اعتماد عقد برنامج موقع من طرف مختلف الفاعلين المعنيين كيحدد هاذ العلاقة بين الدولة وبين الجهة فيما يخص الإنخراط في سياسة خاصة بالشباب.

هذه إذن هي الإطار العام الذي سنحرص إن شاء الله على تطبيقه في الشهور المقبلة وبلورته، ولكن أيضا أريد أن أقول أنه في

على المبادرة وعلى الابتكار وعلى النظرة التجديدية وعلى مواكبة التطور العلمي والتكنولوجي.

ولا يخفى عليكم الإهتمام الكبير كما طرح بعض السيدات والسادة النواب في أسئلتهم، الإهتمام الكبير الذي تحظى به هذه الفئة من قبل جلالة الملك محمد السادس نصره الله، وهو ما تجلّى في عدد من الخطب الملكية ومن الرسائل الملكية، آخرها الخطاب السامي الذي ألقاه جلالتة بمناسبة افتتاح هذه السنة التشريعية حيث قال جلالتة، وعلى غرار المبادرة الوطنية للتنمية البشرية، فإننا ندعو إلى بلورة سياسة جديدة مندمجة للشباب تقوم بالأساس على التكوين والتشغيل قادرة على إيجاد حلول واقعية لمشاكلهم الحقيقية خاصة في المناطق القروية والأحياء الهامشية والفقيرة.

وانسجاما مع هذه التعليمات الملكية السامية، وأيضا تفعيليا لمضامين البرنامج الحكومي الذي بوا الشباب موقع مركزي في سياسة الحكومة، فقد وضعت الحكومة سياسة مندمجة لفائدة الشباب تهدف إلى تحسين شروط تكوين وإدماج وانخراط هذه الفئة في الحياة العامة والحياة الإقتصادية والحياة الإجتماعية. هاذ البلورة ديال السياسة المندمجة للشباب اللي اهتمت بها الحكومة، وكنت عرضت هنا في هذه المنصة الاستراتيجية الوطنية للشباب، ترجمناها في إطار سياسة مندمجة للشباب، والتي قام السيد وزير الشباب والرياضة بعرض أرضية أولية لها فيها التوجهات العامة، فيها المحاور، فيها الإجراءات الأولى الاستعجالية، عرضها السيد الوزير، في مجلس حكومي بتاريخ 26 أكتوبر 2017 يعني آخر مجلس حكومي، ولكن هو عرض فقط المنهجية والأرضية والآفاق المستقبلية العامة، وهي كتبنى على ركائز: الركيزة الأولى هي الإنصات والتواصل مع الشباب، نمشيو عندهم وتنصتو ليهم ونشوفو كيفاش كيفكرو هما الواقع ديالهم، كيفاش كينضرو للواقع ديالهم والواقع ديال المغرب حالا ومستقبلا، وكتبنى أيضا على تنويع العرض العمومي لهؤلاء الشباب والعمل على إشراكهم في



التكوين المهني الحاصلين على البكالوريا، وهو الإجراء الذي سيسمح من التمكين التدريجي لأكثر من 70 ألف متدرب حاملي شهادة البكالوريا من المنحة بغلاف مالي يناهز 400 مليون درهم، وهذا أظن بأنه إنجاز مهم هو ذو بعد إستراتيجي كما قلت دائما، لأنه غادي يمكن يقوي التكوين المهني لأن التكوين المهني هو التكوين الذي سيمكن الطلبة المتدربين المتخرجين منه من أن يلجوا سوق العمل بسهولة أكبر، وبالتالي فتقوية هاذ النوع من التكوين شيء مهم جدا، وهذا قرار أيضا درناه منذ شهرين أو ثلاثة أشهر تقريبا.

بطبيعة الحال بالنسبة للتأمين الإجباري على الصحة، التأمين الأساسي الصحي عن المرض، هذا اللي خاص بالطلبة، مع الأسف الشديد كان التفعيل ديالو محدود، والأرقام كتبين داكشي، داكشي علاش الآن رفعنا مستوى التنسيق مع الجامعات ومع المؤسسات التعليمية يعني المدارس العليا لنحاول أن نرفع مستوى اندماج الطلبة في هاذ التغطية الصحية اللي هي التأمين الإجباري عن المرض الخاص بالطلبة، واللي الغلاف المالي ديالو موجود ولكن نحتاج إلى تفعيل انخراط الطلبة فيه وهو غادي يمكن الطلبة باش يمكن ليهم أثناء الدراسة دياهم يتمتعو بهاذ التغطية الصحية بما يفيدهم وهي كتهم تقريبا 280 ألف طالب جامعي أو في مؤسسة التعليم العالي ومدارس عالية بميزانية إجمالية تقدر 110 مليون درهم، ودجنا في هاذ قانون المالية الحالي، بعض الإجراءات التي تسمح للشباب برفع مستوى تكوينهم في نفس الوقت الذي يشتغلون فيه؛

فيما يخص محور التشغيل، هو أيضا محور مهم جدا، أنتما كتعرفو بأنه في إطار المقاربة الجديدة، استطاعنا نرفعو نسبة التشغيل السنة الماضية وهاذ السنة التشغيل بالتعاقد في التربية الوطنية بشكل غير مسبوق، السنة الماضية 35 ألف أستاذ اللي اشتغلو بالتعاقد، في السنة المقبلة 20 ألف أستاذ بمعنى أنه في

إطار تفعيل السياسة الحكومية في مجال الشباب، لأن بعض الأسئلة كتقول ليا أشنو درتو دابا؟ الحكومة اتخذت فعلا جملة من التدابير الهادفة إلى تحسين العرض الموجه للشباب في مختلف مناحي الحياة سواء التعليمية أو الإقتصادية أو الإجتماعية والثقافية، ولذلك المحاور الثلاث اللي غادي نشير ليها باقتضاب هي:

- أولا التعليم والتكوين؛

- ثانيا التشغيل؛

- ثالثا الحياة الثقافية والإجتماعية.

فيما يخص التعليم والتكوين بطبيعة الحال، أنتما كتعرفو بأنه من أكبر الإشكالات الموضوعة أمامنا فيما يخص الشباب هو أن نمكنه من تعليم ذي جودة وشامل أيضا، لأن اليوم عندنا أكثر من 6 مليون ديال الشباب بدون تعليم، بدون تكوين بدون عمل، وهذا رقم كبير. ومعالجة هاذ الإختلال يحتاج إلى تعبئة وطنية، داكشي علاش قلنا هذيك السياسة المندجة غادي تكون تشاركية وخصنا ناخذو الوقت باش نعبأو جميع الفاعلين بغينا الجميع يتملكها، الجميع تكون ديالو في النهاية، باش الجميع نتعبأو ليه، لأن هذا ورش كبير، ورش خصو التعاون من قبل الجميع. ولكن رغم ذلك، حاولنا فيما يخص التعليم أن نسرع ببعض الإجراءات الخاصة اللي حاولنا بها ندجو أكبر قدر ممكن من الشباب في مجال التعليم، وفي هذا الإطار تقرر الرفع من نسبة التسجيل في المؤسسات الجامعية ذات الإستقطاب المحدود اللي هي خاصة بمجالات: الطب، مجال الهندسة، مجال التجارة والتسيير والتدبير تدبير المقاولات، رفع نسبة التسجيل ب20% مرة واحدة في هذه السنة الجامعية 2017-2018.

وأياضا كما تعرفون، وكما قلت من قبل في مناسبات سابقة، مكنا متدربي التكوين المهني حاملي شهادة البكالوريا من المنحة وذلك لأول مرة بنفس الشروط منحة الطلبة الجامعيين متدربي



على الأقل وربما مئات الآلاف من الأجراء بالتشغيل بهذا الإجراء الذي هو على الرغم من أنه إجراء بسيط ولكن إجراء مهم جدا وغادي يمكن المقاولات الصغرى والمتوسطة بالخصوص باش تزيد في الإمكانيات ديال التشغيل دياها. بطبيعة الحال هناك عدد مما يسمى بالبرامج النشطة في مجال التشغيل، هناك دراسة لها لنفعلها أكثر باش نعطيها واحد المدى أقوى وخصوصا دعم القدرات المقاولاتية للشباب عن طريق التشغيل الذاتي، دعم التشغيل الذاتي، رفع الدعم المالي المرصد لهاذ التشغيل الذاتي في أفق تكوين على الأقل 5 آلاف شاب وشابة في مجال المقاولات ودعمهم ومواكبتهم باش يوصلو إلى إنشاء مقاولاتهم.

هناك على مستوى التنشيط: دابا غنجي في التنشيط، فيما يخص التنشيط الإجتماعي والثقافي، الوزارة الوصية من خلال البرنامج الذي تعرض أمام مجلس الحكومة والذي حظي بنقاش عميق جدا، حاولنا به نوسع العرض ديال المراكز، وديال الدور وديال المؤسسات التي يمكن أن تكون تحت تصرف الجمعيات ديال الشباب أو ديال الشباب عموما. احنا كنعرفو بأن من بين أكبر الإشكالات هو أين سيشتغل هذا الشباب؟ فلذلك أول ما يعني إجراء فهاذ المجال هو دور الشباب، دور الشباب الآن غادي ينطلق في 2018 عندنا برنامج ديال الإصلاح والتجديد وأيضا التفعيل من حيث المضامين ل616 دور شباب، غنغطيو هاذ دور الشباب التي كاينة جميعا في 2018 لأن احنا إطلعنا على الوضعية دياها الآن، لقينا كثير منها في وضعية صعبة، بعضها في وضعية كارثية، بعضها لا يهتم بها. فلذلك، الآن غادي يتوضع واحد البرنامج ديناميكي للإصلاح مرة واحدة لجميع دور الشباب في 2018، ومن حيث المضمون غادي نحاول ما أمكن نرفعو المستوى ديال دور الشباب، تكون أيضا يكون فيها المعلومات المؤسساتية للبرامج الحكومية الموجهة للشباب، جميع البرامج غادي تكون الآن الحمد لله الوسائل ديال الأنترنت المعلوماتية الآن تحت

سنتين غادي نشغلو بالتعاقد في التربية الوطنية 55 ألف أستاذ، يعني أكثر مما توظفه الدولة من قبل في مجموع القطاعات. وهذا جهد كبير، وغادي ندعمو هاذ الجهد أكثر في المراحل المقبلة، بطبيعة الحال عندنا الآن واحد النقاش مع الجهات وأيضا مع وزارة الداخلية، لوضع مرسوم خاص يمكننا من أن نمكن الجماعات الترابية عموما في إطار التعاقد مع الجهة من التشغيل في مجالات معينة غادي نبدأ بالصحة، الشبيبة والرياضة وغيرها... لأن عندنا كثير من المؤسسات ديال القرب التي اليوم ما فيهاش مؤطرين، والتشغيل المحلي أو الجهوي كيمكنا باش نستاجبو للحاجيات ديال الناس التي على الأرض، ايلانا في زاكورة، غادي تكون الأولوية للناس ديال زاكورة، ايلانا في بوعرفة غادي تكون الأولوية للناس ديال بوعرفة أو على الأقل إقليم أو زوج التي حداهم، لأن غادي تكون لا المباريات ولا التشغيل غادي يكون بتعاقد محلي وجهوي، وهذه نقلة مهمة جدا لأن من قبل كانت صعوبات كبيرة عندما يكون التوظيف مركزي وهذا غادي يسهل علينا كثير من المهام من بينها أن غادي نرفعو العدد ديال المشغلين في هذا المجال من قبل السلطات العمومية بشكل كبير وغير مسبق إن شاء الله؛

ثالثا عندنا واحد الإجراء راه التي عندكم في قانون المالية، وهو تحسين منظومة التحفيز التي هو كان تحت تصرف الشركات والمقاولات الجديدة التي كانت عندها إمكانية توظف 5، تشغل 5 والدولة كانت كتلف أولا بالإعفاء من IIR بمعنى الضريبة على الدخل وكتكلف الدولة بالمستحقات الإجتماعية. هاذ الإجراء بغينا نقويوه أكثر، أعطانا واحد النتائج لكن كانت متوسطة، بغينا نعطيوه واحد المدى باش يمكن نمكنا المقاولات والشركات تشغل أكثر فهاذ المجال، أولا اعطيناها سهولة أكثر في التشغيل؛ ثانيا اعطيناها إمكانية التشغيل حتى ل10 أجراء ماشي فقط 5 يعني طورنا هاذ البرنامج الذي يمكن يعطينا عشرات الآلاف



الله واحد الحوار وطني، سيشارك فيه الجميع وبالخصوص الشباب اللي هما الشباب البرلمانيين غادي يشاركو فيه باش يمكن تكون سياسة مندمجة متملكة من الجميع ويتعبأ لها الجميع إن شاء الله، شكرا جزيلًا والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

السيد الرئيس:

شكرا السيدات والسادة النواب، يحضر معنا وفد يمثل برلمان المجموعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا (CEDEAO) وذلك برئاسة "مصطفى سيسيلو". وبهذه المناسبة، وباسمكم جميعا، نعتز بما يقوم به خدمة لوحدة الشعوب الإفريقية، شكرا على حضوركم معنا. نفتتح الآن باب التعقيبات بإعطاء الكلمة بإسم فريق العدالة والتنمية، النائب السيد خالد البوقرعي.

النائب السيد خالد البوقرعي:

بسم الله الرحمن الرحيم، الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله.

السيد رئيس مجلس النواب المحترم،

السيد رئيس الحكومة المحترم،

السادة والسيدات أعضاء الحكومة المحترمون،

السادة والسيدات أعضاء مجلس النواب المحترمون،

يطيب لي أن أتناول الكلمة بإسم فريق العدالة والتنمية في إطار التعقيب بخصوص السؤال الموجه للسيد رئيس الحكومة، حول بلورة سياسة مندمجة لفائدة الشباب. ولقد استمعنا جيدا لرده، لنا اليقين بأن السيد رئيس الحكومة، له من الإمكانيات والقدرات ما يمكنه أن يستمع لنبض الشباب وأن يتفاعل معه بشكل إيجابي، لا ينكر أحد الجهود التي تقوم بها الحكومة، كما الحكومة السابقة، في إطار بلورة إستراتيجية واضحة المعالم تستهدف الشباب.

ولكن السيد رئيس الحكومة، اسمحلي في هذه الكلمة اللي ما غتنحوش منحى التعقيب العادي الذي درجنا عليه، ولكن

تصرفنا موجودة كتسهل هاذ المهمة بمعنى بغى شي شاب في مجال التكوين يعرف على البرامج اللي كاينة في مجال التشغيل، آشنا هي البرامج النشطة اللي يمكن يمشي ليها، وفي مجال التنشيط يمكن يمشي ويلقى جميع المعلومات موجودة توضع، وبرامج التنشئة الإجتماعية توضع تحت تصرفه؛

ثانيا ملاعب القرب، اليوم عندنا تقريبا واحد 373 ملعب قرب، فلذلك قررت الحكومة في السنة المقبلة إنشاء مرة واحدة 800 ملعب قرب جديد، يعني ضعفين ديال ملاعب القرب اللي كانت، 800 ملعب قرب جديد توضع رهن إشارة الجماعات الترابية بطبيعة الحال، وخصوصا في العالم القروي لسد الخصاص في العالم القروي. مراكز التخييم بطبيعة الحال حتى هو كاين جهد وكاين برنامج لمراكز التخييم وخصوصا إنشاء 20 مركز تخييم جديد لسد الخصاص بطاقة استيعابية 15.000 مقعد، وهذا غادي يمكن حتى الجمعيات في الشبيبات الحزبية وغيرها يمكن تكون عندها فضاءات للتخييم أولا جيدة في المستوى، وأيضا يمكن تستوعب الطلبات اللي كاينة لأن الطلبات فوق العرض اليوم، غادي نعملو إن شاء الله على نتجاوزو هاذ الخصاص، وسنة 2018 غادي تعرف واحد الديناميكية فهاذ المجال والهدف ديالنا هو ماذا؟ الهدف ديالنا هو أن نمكن الشباب من الإندماج: أولا: على مستوى التعليم باش يمكن يكون تعليم ذي جودة؛ ثانيا: على مستوى التشغيل عن طريق البرامج النشطة للتشغيل، ورفع الطاقة ديال التشغيل ديال الدولة وديال المقاولات والتشغيل الذاتي؛

ثالثا: على مستوى التنشيط الإجتماعي والثقافي عن طريق توفير فضاءات مناسبة.

هذا هو إذن المخطط العام لبرنامجنا، فيه البرنامج الإستعجالي ديال 2018 اللي غادي نديروه فورا، وفيه البرنامج العام اللي هي السياسة المندمجة اللي غيتفتح عليها في الأشهر المقبلة إن شاء



فيها السياق الإقليمي والدولي مغربا ومشجعا، ولنا في أحداث الربيع العربي السيد الرئيس، خير دليل عندما قام الشباب المغربي بدوره الطبيعي في التنبيه إلى الإختلالات التي يكتوي بآثارها وفي الوقت نفسه انخرط في مناقشة مداخل الحل ومناصرة الأطروحات المعتدلة التي جمعت بين رفع مطالب الإصلاح بدون هوادة مع التثبيت بعدم التفريط في استقلالية القرار وفي ميزة الإستقرار السياسي الذي يميز بلدنا.

هناك عدد من الإختيارات، الإصرار عليها في الجانب السلبي سيكون ضارا ومضرا بهذه الفئة، ولعل التوجيهات التي وردت في الخطاب الملكي، في الإفتتاح ديال السنة التشريعية التي نعيشها الآن، يجعلنا ننبه أن البرامج والسياسات العمومية الموجهة للشباب لا مجال فيها للخطأ ولا للإرجاء ولا للتلكؤ أو إخضاعها للحسابات الإيديولوجية القاصرة والكابحة لتقديم خدمة عمومية تستجيب لتطلعات الشباب وطموحاتهم. هذه الإختيارات السيد الرئيس، قد تكون أعطابا وقد تساهم في إحداث أعطاب نبرزها كما أبرزتموها أنتم في مداخلتكم، وفي جوابكم، مجهودات يجب أن ترقى إلى أن تصبح سياسة عمومية حائزة لقوام التكامل والاندماج. الغالب في المسألة الشبابية والتعاطي معها على أساس أنها قضية قطاعية محدودة، غالبا تتولاها وزارة الشبيبة والرياضة أو وزارة الشباب والرياضة ولم ترقى إلى التعاطي الأفقي، أغلب المجهود الحكومي الموجه للشباب ينصب على تنظيم الوقت الثالث أو وقت الفراغ، وغيرها من الأمور التي قد تكون أعطابا أو تحدث أعطابا، هناك مجموعة من التحديات أسوقها بعناوين:

- كإين تحدي الإستقرار العائلي الذي يعاني منه الشباب؛
- تحدي التشغيل، تحدي التشغيل، هناك إحصائيات رسمية للمندوب السامية للتخطيط والجهات المختصة في هذا الصدد نذكر السيد رئيس الحكومة، بمطالنا التي كانت خلال

سأبثكم هموم فئة مهمة وواسعة من هذا المجتمع، فئة تتمنى لو أن تكون في صلب الإهتمامات حقيقة وواقعا وأن تستفيد من مقدرات وخيرات هذا البلد على قدم المساواة مع باقي الفئات الأخرى.

الحديث السيد رئيس الحكومة، عن الشباب هو حديث عن المستقبل، وهو أيضا حديث عن الحاضر، الحاضر الذي يقول بأن الشباب يمثل كتلة وازنة في الهرم السكاني المغربي، وهو بذلك له حقوق على هذه الدولة المحترمة، حقوق كفئة من المواطنين وحقوق كجيل سيكون في مواقع المسؤولية مستقبلا ومواقع الممارسة والفعل وأدائه في هذه المواقع سيحدد مصير البلاد. وطبعا عليه واجبات تفرضها عليه المواطنة الحققة وهذه هي المعادلة الصعبة. نتقاسم جميعا المسؤولية في أن نبث هذا النفس، كيف يمكن أن نجعل المواطنة جسرا بين أداء الواجب والإستفادة من الحق عند شبابنا؟

الحديث عند الشباب أو عن الشباب السيد رئيس الحكومة، لا ينبغي أن يكون بخلفيات الإستغلال أو التوظيف أو الإحتواء، وإنما ينبغي أن يكون بخلفية الإستيعاب والإحتضان وإعطاء الفرص والفتح، فتح الباب من أجل المبادرة، من أجل الإبداع الخلاق طبعا وفق مقاربات تجعل المعرفة عمودا لها، معرفة التاريخ الحقيقي للبلد، ومعرفة القيم المشكلة للحممة البلد، ومعرفة التجارب الإنسانية الأخرى التي يمكن التفاعل معها بإخضاعها للخصوصية المغربية لا إسقاطها إسقاطا أعمى وبتعسف.

السيد الرئيس، الشباب المغربي دائما كان في مقدمة صفوف العمل من أجل هذا الوطن، من أجل رفعتة ومن أجل عزته ومن أجل كرامته، كان دائما سباقا للتضحية من أجل مستقبله، وعبر عبر التاريخ عن وعي كبير بالمسؤولية الملقاة على العاتق ديالو فلم تجرفه تيارات الغلو والتطرف والتشدد في جميع الإتجاهات، ولم يغامر يوما بالمركب التي تقلنا جميعا حتى في اللحظات التي كان



أَلَا لَيْتَ الشَّبَابِ يَعُودُ يَوْمًا
فَأُخِيرُهُ بِمَا فَعَلَ الْمَشِيبُ
عَرِيتُ مِنَ الشَّبَابِ وَكَانَ غَضًّا
كَمَا يَعْرِى مِنَ الْوَرَقِ الْقَضِيبُ "

والسلام عليكم ورحمة الله.

السيد الرئيس:

شكرا، بإسم فريق الأصالة والمعاصرة، الكلمة الآن للسيدة
النائبة ابتسام عزاوي، تفضلني السيدة النائبة.

النائبة السيدة ابتسام عزاوي:

السيد الرئيس المحترم،

السيد رئيس الحكومة المحترم،

السيدات والسادة الوزراء المحترمون،

السيدات والسادة النواب، نواب الأمة المحترمون،

هل تعرفون ما معنى أن تكون شابا أو شابة في مغرب اليوم؟
كأحد الأصوات الشبابية داخل هذه القاعة، اسمحوا لي أن أقدم
لكم ثلاث صور لشباب، منين غنقدمها لكم متأكدة بأنكم كلكم
غتعرفو عبرهم على شباب في محيطكم كيشبهو لهاذ الحالات
هاذي أو أكثر. أنا شاب عمري 37 سنة، عند ديبلوماسات مهمة
ومؤهلات علمية عالية، عائلتي كافحوا وناضلوا بزاف باش نقرا
وباش نعاونهم لأن محتاجين أنني نعاونهم، لكن ما لقيتشر فرص
الشغل، البطالة كانت هي مصيري ولمدة سنوات، وإلى يومنا هذا
كنمد يدي باش ناخذ المصروف اليومي ديالي، أنا عالة على
عائلتي ومصدر حزن وألم ليهم.

أنا شابة عمري 24 سنة، من ذوي الاحتياجات الخاصة،
مساري التعليمي كان مسار نضال وجحيم بالنسبة ليا، لانعدام
الولوجيات في المدرسة ومن بعد في المعهد وفي عدد كبير من
الفضاءات العمومية، لكن رغم هذا قاومت واجتهدت وتحديت
وضيعتي ونجحت وتخرجت وكنت فخورة بزاف بحكومة بلادي

التصريح الحكومي من أجل إطلاق برنامج لضمان دخل أدنى
لتيسير الإدماج الاجتماعي للشباب العاطل مقابل التشغيل لأداء
خدمات ذات النفع العام بالإدارات العمومية والجماعات الترابية
يتم تمويله في إطار إصلاح صندوق المقاصة؛

- كايين تحدي التعليم، وهنا لا بد من الإشارة إلى الدراسة
التي أنجزها البنك الأفريقي للتنمية حول إكراهات النمو
الاقتصادي بالمغرب بطلب من السيد رئيس الحكومة السابق،
حيث إعتبرت الدراسة أن من بين الإكراهات الكبرى، ونسطر
هنا على الكبرى في النمو الإقتصادي هي منظومة التربية
والتكوين، حيث إعتبرتها الدراسة هي الحلقة الأضعف وقد جاء
هذا في معرض كلامكم السيد رئيس الحكومة، فيما يخص تنمية
الرأسمال البشري حيث لا تزال نسبة التمدرس بالتعليم الثانوي
ضعيفة وغيرها؛

- كايين تحدي الفقر؛

- تحدي الصحة وانتشار الخمر والمخدرات وأبواب
المدارس والمؤسسات التعليمية تصرخ وتستغيث من هاذ الأمر؛

- تحدي التأطير الجمعي والسياسي، فهذا يسائلنا نحن
كأحزاب سياسية، يسائل الحكومة، يسائل الدولة عن الفرص التي
نتيحها جميعا للشباب، عن النظرة التي يكونها الشباب اتجاه الفاعل
السياسي. للأسف الشديد يجب علينا أن نرقى بأخلاقنا وبأعمالها
وبتصرفاتنا إلى مستوى المسؤولين الذين لا يمكن أن ينفروا الشباب
من سلوكاتهم، يجب علينا أن نقضي جميعا على النموذج السياسي
الذي يسوق للشباب واللي هو في العقل ديال الشباب حيث
السياسة مجال عند البعض وللتكسب وحماية المصالح.

أخيرا السيد رئيس الحكومة، لا يجب أن يصدق علينا قول
الشاعر:

" بَكَيْتُ عَلَى الشَّبَابِ بِدَمْعِ عَيْنِي

فَلَمْ يُعْنِ الْبُكَتَاءُ وَلَا النَّحِيبُ



وعدات بها، بسبب غياب الدعم، بسبب غياب المساندة اللي
علنات عليها الحكومة والجهات الشريكة في "مقاولتي".
أعلنتم كذلك، السيد رئيس الحكومة، أنكم ستقومون بتمويل
400 مقال ذاتي من ذوي الاحتياجات الخاصة، رجاء ما
تعطيشوا لهذا الشباب الأمل إذا كان غادي يكون مصيرهم أيضا
هو السجون وردهات المحاكم. وبرنامج "مقاولتي" ماشي استثناء
بل للأسف هذه هي شبه قاعدة، برنامج تكوين 10.000 إطار
تربوي كنعرفو مصيرو ومآلو، إجراء تكوين 25 ألف مجاز المخطط
الاستعجالي للتكوين المهني بالنسبة لقطاع الصناعة التقليدية
نموذجا، اللي نسبة الإنجاز ديالو ما تعدادش 13% وقس على
ذلك، يا ريث نوضعو حد لهذا الفشل لأن خاصنا نوضعو حد
لهذا الفشل، لأن الوضعية خطيرة وكارثية. كنتظرو كذلك أننا
نقومو بالإطلاع على مضمون السياسة الجديدة المندمجة للشباب،
واللي كنتمنناو أنها تكون شمولية وكتحقق الالتقائية بالفعل بين كل
المكونات الوزارية المعنية، عندكم فرصة ذهبية السيد رئيس
الحكومة، باش تكونوا عند مستوى اللحظة التاريخية اللي كتعيشها
بلادنا، عندكم كل الإمكانيات، عندكم كل الصلاحيات لوضع
وإنجاز إجراءات استعجالية، مسؤولية حاضر ومستقبل شبابنا
أمانة في أعناقكم، فهل ستكفون عند مستوى الإنتظارات؟
حكومتكم السابقة أطلقت الإستراتيجية الوطنية للتشغيل
2015-2025، في النسخة الجديدة تعلنون عن المخطط
الوطني للنهوض بالتشغيل 2017-2021 نفس الشيء،
وغادي نعاودو نمرو من نفس المراحل: دراسات، مكاتب دراسات
كتكلف مئات الملايين، في حين أن التشخيص معروف عندنا
إشباع في هاذ السياق، إمتي غادي تمرو للأجرة السيد رئيس
الحكومة؟ شكون اللي غادي يفعل؟ شكون اللي غادي ينجز؟
اليوم الإحصائيات كتقول أن شاب واحد ما بين كل 4 ديال
الشباب في المغرب اللي كتراوح أعمارهم ما بين 15 أو 24 سنة

لأنها خصصت نسبة 7% من مناصب الوظيفة العمومية
للأشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة، لكن اكتشفت بأن هذا
كان فقط تصريحات صحافية ولا أثر لها على أرض الواقع.
أنا شاب عمري 18 سنة، في مدينتي كايينة دار شباب
وحدة، نقدر نقول عليها مهجورة بناية بلا روح ولا أنشطة، ما
كاينش كذلك لا فضاءات ثقافية، لا مسارح، لا سينمات ولا
غيرها من الأماكن اللي تخليني أنني نمي المواهب ديالي، اللي تخليني
أنني نمي الإدراك والحس الثقافي ديالي، وما بقا قدامي غير أنني
نتنقل من مقهى إلى مقهى.

السيد رئيس الحكومة المحترم،

الشباب تلك الهبة الديموغرافية الرائعة، نصف الحاضر وكل
المستقبل، الشباب انتظاراتهم معروفة والتحديات المطروحة أمامهم
واضحة وعلى رأسها تحدي البطالة أو معضلة حرمان بلدنا من
جزء مهم من طاقاته وكفاءاته وسواعده. بالاستناد إلى الأرقام
الرسمية للمندوبية السامية للتخطيط، فإن أعلى معدلات البطالة
تسجل في صفوف الشباب اللي كتراوح الأعمار ديالهم ما بين
15 و 24 سنة ب 25,5% وعند حاملي الشهادات بنسبة
18,5%، وهاذ الأرقام كتعرفو وكتعرفو أنها أقل بكثير من الواقع
نظرا للفرضيات اللي كتستعملوها في إنجاز هاذ الإحصائيات
هادي.

مشاريع سياسة التشغيل الذاتي اللي مرات إلى حدود اليوم
أغلبها فاشلة وأغلبها لا تستجيب إلى حاجيات المقاولات،
92% من مشاريع برنامج "مقاولتي" هي فاشلة وسدات، 8%
فقط من هاذ المقاولات اللي ما زالت صامدة، حوالي 2000 شاب
هم ضحايا برنامج "مقاولتي" هم اليوم الآن إما في المحاكم أو في
السجون، حوالي 2000 شاب أصبحوا بين ليلة وضوحها
كالمجرمين وعلاش؟ لأن الحكومة ما التزماتش بالضمانات اللي



النشطة والجمعية. الآن يجب تنزيل مقتضيات الدستور على أرض الواقع، المجلس الاستشاري للشباب والعمل الجمعي كمكسب دستوري مهم طال انتظاره، لتقوم الأغلبية الحكومية بالمصادقة على نسخة لا ترقى إلى طموحات الشباب وفاعلي العمل الجمعي. وهنا أذكر بأننا قد طالبنا بمنح اختصاصات أقوى للمجلس، وضرورة مراعاة أعمال مبدأ المناصفة وكذا التمثيلية الجهوية والمجالية والحساسيات المختلفة في تشكيلة المجلس .

نطالبكم السيد رئيس الحكومة بجدية أكبر في التعاطي مع قضايا الشباب في سن وتفعيل السياسات العمومية الناجمة عملية وعلمية دقيقة وعميقة، كفى من التعبير عن أهداف محتشمة وكمعارضة بناءة مسؤولة ومواطنة سنواصل عملنا سنواصل مدكم بالمقترحات للدفاع بكل قوة عن قضايا وحقوق الشباب وشباب المغرب المتواجدين داخل وخارج أرض الوطن، والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

السيد الرئيس:

الكلمة الآن للسيد النائب عمر عباسي باسم الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية.

النائب السيد عمر عباسي:

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الرئيس،

السيد رئيس الحكومة،

السادة أعضاء الحكومة،

الزملاء والزميلات،

في الحقيقة عدة أفكار وردت في المداخلات السابقة، ولكن السيد رئيس الحكومة أنا تابعت باهتمام كبير جوابكم وبكثير من التركيز، لماذا نقوم اليوم بإعداد سياسة عمومية للشباب والحكومة السابقة قامت بإعداد سياسة عمومية للشباب وضعت إجراءات وتعهدت بتنزيلها؟ هل اليوم المطلوب هو إعداد

على المستوى الوطني لا يعمل، لا يدرس ولا يتابع أي تكوين، اليوم عندنا شاب ما بين كل 4 ديال الشباب في المغرب لا يعمل لا يدرس ولا يتابع أي تكوين. نزيدكم معطيات صادمة أخرى: 75% من الشباب المغربي ما كيتفروش على تغطية صحية، 20% من الشباب كيعانيو أمراض نفسية خطيرة، 26% من الشباب اللي كتراوح أعمارهم ما بين 15 أو 24 سنة كيتعطو المخدرات، وأرقام وإحصائيات أخرى مؤلمة لضيق الوقت لا أستطيع سردها.

نتحسر كذلك لانعدام سياسة ثقافية حقيقية موجهة للشباب، أي شباب سننتج ولأي مجتمع نزيد؟ إيلا كان شبابنا ما كيلقاوش دور شباب مؤهلة، ما كيلقاوش مسارج، ما كيلقاوش فضاءات ثقافية، ما كيلقاوش ملاعب رياضية، فين كنوجهو شبابنا؟ للعنف؟ للعدوانية؟ للتطرف؟ للجريمة؟ إذا كان هذا هو الهدف فراه احنا ناجحين فيه وغاديين ليه بطريقة ناجحة.

هذا هو واقع الحال السيد رئيس الحكومة، أن تكون شابا أو شابة في مغرب اليوم، هو كفاح يومي ضد السقوط في الإحباط، ضد السقوط في اليأس، ضد الإستسلام واختيار قوارب الموت لعلها تمنح الحياة. أن تكون شابا أو شابة في مغرب اليوم، هو نضال دائم لإيجاد مساحة فسحة ضوء ضد الإختناق في بيئة كثيرة التحديات والمخاطر، شبابنا يزخر بالأفكار، ويحرص على المساهمة داخل مجتمعه، لكنه معرض للإقصاء من دائرة الفرص المتاحة، وصوته محدود في عملية صنع القرار، الشباب جزء من الحلول ويجب النظر إليهم كمشاركين نشيطين في قلب عملية تهيئة وتنفيذ وتقييم البرامج والسياسات العمومية الموجهة لهم.

دستور 2011 استجاب لمطالب الشباب وأنصفهم، سواء من حيث التنصيب على توسيع وتعميم مشاركة الشباب في التنمية الاجتماعية والإقتصادية والثقافية والسياسية، وكذلك من حيث الحرص على مساعدة الشباب على الإندماج في الحياة



الجهات وما بين الفئات وحل هاذ المسألة تمر وجوبا عبر التوزيع العادل للثروة في بلادنا، حنا نتعرفو بأن الموارد ديال بلادنا محدودة، ولكن ندعو الحكومة إلى الاجتهاد في هذا المجال، أنا كنت سعيد نسمع كلمة زاكورة وأنا ولد زاكورة في التعقيب ديال السيد رئيس الحكومة، ولكن السيد الرئيس، زاكورة دابا بغاو غير الماء ما لقاوه، فما بال كيقلبو على شي حاجة أخرى، من المؤسف وحنا كنعرفو إرادتك والنية ديالك الخالصة، ولكن مع كامل الأسف أنا أتمنى صادقا وأنا غادي نختم أنه الحكومة تنتقل خاصنا واحد الانتقال، الشباب اليوم يجب أن نتفق على أنه اليوم أولوية أساسية عند الجميع، ولكن اليوم مع كامل الأسف كايين واحد المجموعة ديال الانتظارات السي خالد أشار إلى مجموعة ديال البؤر فيها التعليم، فيها التشغيل، فيها التحدي، الإعلام العمومي اليوم كيف يؤطر الشباب؟ ما هي برامج الإعلام العمومي؟ وبالتالي هناك مجموعة دالقضايا ذات الأولوية وغادي نعاود نأكد أنه الحكومة يجب أن تستدرك الأمر فيما يتعلق بالمجلس الاستشاري للشباب والعمل الجمعي الموجود الآن في الغرفة الثانية باش نخرجوا واحد مؤسسة عمومية فعلا قوية وقادرة على التجاوب مع مجموعة ديال الانتظارات ديال الشباب المغربي، لأنه في نهاية المطاف هذه الحكومة هي امتداد للحكومة السابقة التي نعرف جميعا أنها جاءت في واحد السياق بفضل إرادة ملكية صادقة للتجاوب مع انتظارات والحراك الشبابي وبفضل نضال القوى الديمقراطية، وكانوا المطالب واضحة، كايين الشق السياسي وكايين الشق الاجتماعي وكايين الشق الاقتصادي، لذلك السيد رئيس الحكومة، بغينا أفعال، الشباب المغرب بغاو أفعال لقد ملوا من الأقوال ومن الشعارات، شكرا.

السيد الرئيس:

شكرا السيد النائب، باسم فريق التجمع الدستوري السيد النائب كريم الشاوي، لكم الكلمة السيد النائب.

سياسات عمومية لا تنفذ على أرض الواقع مع كامل الأسف ما يطلبه الشباب المغربي اليوم أعتقد بأنه أكبر بكثير من إعداد سياسات عمومية.

السيد رئيس الحكومة،

في هذا المكان وبمناسبة مناقشة مشروع القانون التنظيمي المتعلق بالمجلس الاستشاري للشباب والعمل المجتمعي نبهنا الحكومة إلى أنه مشروع فارغ لا يرقى إلى الدستور وإلى الإرادة الملكية القوية في إخراج مؤسسة استشارية قادرة على أن تحتضن النقاش العمومي في بلادنا.

السيد رئيس الحكومة، الأولوية اليومية التشغيل، البطالة أزمة كبيرة في بلادنا، تهدد السلم الاجتماعي، المطلوب اليوم من الحكومة اتخاذ تدابير عملية، بعيدا عن الخطابات فقط من أجل التجاوب مع هذه المعضلة.

السيد رئيس الحكومة، لا يمكن لنا في الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية إلا أن ندعوكم إلى كثير من الاهتمام بالشباب في العالم القروي في المناطق الحدودية.

السيد رئيس الحكومة، وردت كلمة مفتاح في خطاب جلالة الملك افتتاح السنة التشريعية الحالية وهي إعطاء الكلمة للشباب، تم إعداد أرضية هاذ السياسات العمومية للشباب بعيدا عن التشاور، يعني ما غاديش نوجدو سياسة عاد نطلقو الحوار العمومي ولا الأرضية لها، المقاربة التشاركية في إعداد مجموعة وإطلاق واحد المجموعة المبادرات هي ضعيفة في هذا المجال.

السيد رئيس الحكومة، للحكومة نقول الشباب المغربي يريد الكرامة اليوم، الكرامة هي الكلمة المفتاح التي تحتزل العديد من الهموم والمعاناة والانتظارات.

السيد رئيس الحكومة، الجواب على معضلة الشباب يقتضي في المحصلة ما دعا جلالة الملك إليه، وهو يعني إعادة النظر في النموذج التنموي بغية يعني التجاوب مع التفاوت ما بين



النائب السيد كريم الشاوي:

شكرا السيد الرئيس،

الكلمة ديالي، السيد رئيس الحكومة، غادي نتفق معكم في الوقت اللي أشرت إلى الأهمية ديال الخطاب الملكي السامي، وهذا حقيقة بشهادة ديال الجميع المهتمين والمتبعين على أن خطاب 13 أكتوبر 2017 قد أعاد الاعتبار للشباب المغربي وللعمل الجموعي الذي ظل لوقت طويل يتخبط في واحد الارتجالية التي تعيق التنمية.

فبعد هذا الخطاب وهنا كنتفاعل مع زميلي اللي تكلم من حزب الاستقلال ما محتاجينش ربما الاستراتيجية، ولكن محتاجين اليوم إلى سياسة جديدة مندمجة يكون أساسها هم الشباب ويعتبرون فيها شريكا أساسيا في صياغتها سواء خلال المرحلة الاستشارية القبلية أو البعدية، استنادا وطبقا للمقولة الشهيرة التي تقول: "ما تفعله لأجلي وتفعله بدوني تفعله ضدي"، اليوم الفرصة حقيقة متاحة لإعداد وبلورة هذه السياسة الجديدة، لكي تكون جوابا على كل طموحات وانتظارات وآمال الشباب المغربي، وكذلك لتكون مسلك جديد للدولة المغربية لاعتماد منهجية جديدة وواعية من أجل رعاية وصيانة الشباب وتمكينهم من دخول غمار العولمة والتنافسية. أيضا محطة للقطع مع كل تلك السياسات المتجزئة والمشتتة بين القطاعات التي أثبتت التجربة بأنها تبقى تجارب محدودة وعاجزة، كذلك فرصة لتقييم الحوار الوطني للشباب منذ 2009 إلى الآن الذي توج السيد الرئيس الحكومة كنتمنى منكم أنه تاخذو بعين الاعتبار توج بواحد المذكرة شبابية كضمن واحد العدد ديال المطالب، واحد العدد ديال الانتظارات اللي حنا اليوم جميعا مطالبين، وهنا كما قال جلالة الملك نصره الله، ماشي مطالبين بالنقاش وإعادة النقاش والتحليل وإعادة التحليل، لا، نحن اليوم مطالبين جميعا ببلورة مضامين هذه المذكرة وتنزيلها على أرض الواقع والمرور مباشرة إلى

العمل والتنفيذ والبحث عن الحلول، لأن مشاكل الشباب كما قالت الزميلة من قبل، لأن مشاكل الشباب يعرفها الجميع، هذه السياسة كذلك ينتظر منها الشباب أن تكون قادرة على حل مشاكلهم وخاصة شباب العالم القروي، كذلك والأحياء الهامشية والفقيرة وذوي العمل الغير النظامي وغير المهيكل، وهذا بشهادة جلالة الملك، لا يستفيدون من تطور وتقدم المغرب، وأن تمكنهم من الحصول على تكوين عالي الجودة وكذلك عمل لائق وخدمات إجتماعية ملائمة، إضافة إلى المزيد ثم المزيد من الإدماج في الوسط الإقتصادي والإجتماعي والسياسي والثقافي.

الشباب اليوم بحاجة كذلك إلى التنزيل الفعلي للدستور، لا سيما الفصل 33 وكذلك الفصل 170 من الدستور بالتسريع بإحداث المجلس الإستشاري للشباب والعمل الجموعي، مع ضرورة التركيز على خلق آليات تكون فعالة وجيدة لمتابعة تنفيذ هذه السياسة سواء من حيث الإجراءات، من حيث مؤشرات التحقيق والنتائج، وكذلك من حيث المسؤولية، على أن هاذ السياسة خاصها تكون مرتبطة يعني كذلك تخضع لمبدأ المسؤولية، ربط المسؤولية بالمحاسبة، إضافة إلى توفير جميع الموارد البشرية المادية والمالية الكافية، كذلك مع العمل على دعم المجتمع المدني والجموعي حتى يتمكن من الإنخراط في تنفيذ هذه الاستراتيجية، وحث الجماعات كما أشرتم كذلك السيد الرئيس الحكومة، على الإهتمام بالشباب ووضعهم في صلب أولويات ميزانيتها، ونفس الأمر كذلك حتى هو كينطبق على القطاع الخاص، كذلك فإن النجاعة ديال ملي كنتحدثو على الآليات، فالأكيد كتبقى الآلية الأكثر نجاعة في هاذ الباب ربما هو خلق واحد الإطار كيفما كان، يكون هو اللي كيسهر بواحد الطريقة موحدة على القطاع ديال الشباب ويكون كينسق بطريقة علمية منهجية من بين مختلف الوزارات، وشكرا السيد الرئيس.



فاعل وخلاق، فإن تطوير السياسات الشبابية أصبح ضرورة ملحة ورهانا لا يحتمل الانتظار، فلا بد من تكوين ملائم لسوق الشغل ومنح أراضي الدولة للمقاولين الشباب بأئمة رمزية من أجل الاستثمار وخلق الثروة، وفي هذا الصدد نقترح خلق مناطق صناعية في كل جهة وفي كل إقليم أمكن وتحويل المزيد من الدعم لمقاولات الشباب، وإيجاد الحلول الملائمة لدعم الشباب الذي يشتغل خارج الاقتصاد الغير المهيكل، فلا بد من سياسة ذات نفس يتجاوب مع الطلب المجتمعي الآني للشباب، ويجب عن الإشكالات المرتبطة بالتشغيل والصحة والتعليم، وإيجاد حلول واقعية لمشاكل الشباب حقيقية، وخاصة في المناطق القروية والأحياء الهامشية والفقيرة، بمقاربة تروم تحسين مستوى حياتهم الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والثقافية وتطوير قدراتهم للمساهمة في بناء المجتمع.

لقد آن الأوان لصياغة استراتيجية مندمجة طموحة ومبدعة والقطع مع السياسات المجزأة والمشتتة تبين القطاعات، فجلالة الملك، أكد على ضرورة إعادة النظر في نموذجنا التنموي، ونعتقد جازمين بأن هذا النموذج التنموي لا يستقيم بدون إدماج الشباب في توطيده ولاسيما على مستوى التكوين والتعليم وتشجيع المبادرات الشبابية.

إن إدراج الشباب ضمن سياسة عمومية تأخذ شكل استراتيجية وطنية يجب أن تكون لصالح الشباب وبمشاركة الشباب، هذه الاستراتيجية المفروض تبنيتها من طرف الدولة يتعين أن تتشكل محاورها الأساسية من التعليم النافع المجدي وتملك التكنولوجيا والاندماج في مسارات التكوين المهني واستقطاب العاطلين الشباب في القطاع العام والقطاع الخاص والنسيج المقاولاتي، شكرا.

السيد الرئيس:

شكرا، الكلمة الآن للسيد النائب عبد الحكيم الأحمدى بإسم الفريق الحركي.

النائب السيد عبد الحكيم الأحمدى:

شكرا السيد الرئيس،

شكرا السادة أعضاء الحكومة،

السادة أعضاء مجلس النواب،

يطيب لي أن آخذ الكلمة بإسم الفريق الحركي للتعقيب على السؤال المتعلق بالسياسة العامة للحكومة حول بلورة سياسة مندمجة لفائدة الشباب.

السيد رئيس الحكومة المحترم، لا بد أن ننطلق من قاعدة معيارية أساسية وحتمية، وهي أن المجتمع لا يمكنه أن يبني ويتطور إلا بشبابه، واقع الحال السيد الرئيس، يشير إلى معطيات صادمة عن واقع الشباب في المغرب، فالشباب الذين يصل عددهم إلى أكثر من 11 مليون شاب وشابة ويمثلون 34% من إجمالي عدد السكان المغاربة، يعانون من عدة مشاكل تطرح أسئلة حارقة، 270 ألف منهم يغادرون المدرسة سنويا، نسبة البطالة في صفوفهم تفوق المعدل الوطني لتصل إلى 20%، 50% التي تشتغل من الشباب تتولى وظائف ضعيفة وهامشية غير مؤثرة، 1% من الشباب فقط منخرطون في الأحزاب السياسية ولا يتقنون في المؤسسات الدستورية وفي المشهد السياسي، 75% من الشباب بلا تغطية صحية، 20% مهددين باضطرابات صحية ونفسية.

السيد رئيس الحكومة،

الواقع عنيد لا يرتفع، هذا هو الواقع ديال الشباب المغربي، هذه المعطيات كشف عنها السيد وزير الشباب والرياضة يوم الخميس الماضي أمام مجلس الحكومة، السيد رئيس الحكومة المحترم، أمام هذا الواقع الذي يرخي بثقله على مكون مجتمعي



الشغل كيشكل واحد الهاجس عند الشباب المغربي، أكثر من ذلك يشكل خطورة حتى على الفئات ديال التلاميذ وديال الطلبة الذين يعني يظل المستقبل غامضا أمامهم بالنظر إلى هاذ الظاهرة ديال البطالة اللي ربما للأسف الشديد تجعل الأفق نوعا ماشي بذاك الأمل اللي مفروض يكون في الشباب، وبالتالي وجب الإهتمام بهاذ الجانب، وجب على أنه توجه السياسات العمومية إلى ما يسمح بخلق أكبر عدد ممكن من مناصب الشغل، وهو تفكير وعمل جماعي يجب أن نقوم به جميعنا بطبيعة الحال.

هناك نقطة ثانية مرتبطة ونحن نتحدث وحنأ شفنأ بعض التقارير منهم التقرير ديال السيد وزير الشبيبة والرياضة على الانخراط ديال الشباب في الحياة العامة والحياة السياسية، راه الشباب كان منخرط لأنه كان واحد النوع ديال العمل ديال جمعيات وطنية اللي كنتشغل على قضايا الشباب، واللي مفروض اليوم على أنه خاص يتم الإهتمام بها وبالأطر ديالها والتأهيل ديالهم، باش أنها تسمح لهم باش يكون العمل ديالهم كيستجيب للإنتظارات ديال الشباب المغربي اليوم، وحتى فيما يتعلق بآليات الإستقبال، راه ملي كنتشوفو اليوم دور الشباب والطريقة التي تشتغل بها هي الطرق اللي شفنأها احنا ملي كنا صغار باش دخلنا لدار الشباب، نهاية ديال الثمانينات وبداية التسعينات، راه نفس الشيء، لم يتغير شيء، دور الشباب البنائيات كما هي، رطق الاشتغال كما هي، وبالتالي يجب الاجتهاد في هذا الجانب لأن التكوين أساسي وإيجاد الحلول في هذا الجانب خاصة فيما يتعلق بالتشغيل هو المدخل الأساسي لأي حل آخر، شكرا.

السيد الرئيس:

شكرا للسيد الرئيس، الكلمة الآن للسيد النائب جمال كريمي بنشكرون بإسم المجموعة النيابية للتقدم والإشترافية.

النائب السيد جمال كريمي بنشكرون:

شكرا للسيد الرئيس المحترم،

السيد الرئيس:

شكرا للسيد النائب، باسم الفريق الاشتراكي الكلمة للسيد الرئيس شقران أمام.

النائب السيد شقران أمام رئيس الفريق الاشتراكي:

شكرا السيد الرئيس،

السيد رئيس الحكومة المحترم،

السيدات والسادة الوزراء والنواب المحترمين،

نحن نبي الشباب والشباب بيني الوطن، هذه مقولة ديال الشهيد المهدي بن بركة، وقد مرت 52 سنة عليها، بمعنى أن هذا الرهان وهاذ التحدي وهاذ الأمل وهاذ الطموح والشباب المغربي هو يعني مستمر منذ عقود، هو تحدي مطروح منذ عقود بالنظر إلى أهمية الشباب في البناء وصناعة المستقبل الجماعي المشترك، وهو أيضا رهان لاشك حاضر من قبل جميع المكونات ديال المجتمع، وعلى رأسها صاحب الجلالة اللي أكد في الخطاب ديالو في الافتتاح ديال هاذ الدورة على أن تأهيل الشباب المغربي وانخراطه الإيجابي والفعال في الحياة الوطنية يعد من أهم التحديات التي يتعين رفعها.

بطبيعة الحال كايضا هناك واحد المجموعة ديال الجوانب التي تتقاطع فيها قضايا الشباب وانتظاراتهم مع مسار التحول ببلادنا على كافة المستويات الاقتصادية، الاجتماعية، الثقافية، والسياسية، الشباب يتأثر ويؤثر كذلك، ولكن للأسف الشديد اليوم على أن الشباب المغربي يتأثر أكثر مما يؤثر، لأنه ليس هناك حسن للإنصات للشباب المغربي، وأعتقد أن أول طريق هو حسن الإنصات للشباب المغربي، الاستماع إلى المعاناة ديالو، ولعل أهم الإشكال يعاينه الشباب المغربي اليوم هو الإشكال ديال البطالة، العطالة، هذا واقع هاذ الأشكال هذا اللي كيجعل كيقصر من جوانب أخرى، راه منين نجيو نتكلمو على التغطية الصحية، راه إيلا كان الشغل متوفر راه التغطية الصحية متوفرة مبدئيا وبالتالي



البرلمان، من داخل المؤسسة التشريعية، علينا بلورة إصلاحات
تشريعية قانونية حقيقية في مختلف القطاعات بشكل التقائي،
السيد رئيس الحكومة، على مجموعة من القطاعات الحكومية أن
تلتقي في برامج موحدة، لا أن يكون هذا يشترق وهذا يغرب،
فعندما نتحدث عن التعليم مثلا يجب أن يكون على يمينه كل من
الشبيبة والرياضة وعلى يساره وزارة الثقافة مثلا، لأنهم رافدين
أساسيين للتكوين والتكوين الموازي، أين هي الأندية التي كانت
تؤدي دورها داخل المدارس العمومية والجامعات؟ أين هي المراكز
الثقافية التي يمكن أن نبنيها من داخل المؤسسات التعليمية؟ أين
هي ملاعب الرياضة في زمن ليس ببعيد كانت المدرسة تنتج
الأبطال والرياضيين والأدباء والكتاب والمبدعين، فيجب أن...،
شكرا السيد الرئيس.

السيد الرئيس:

شكرا.

النائب السيد جمال كرمي بنشقرن:

إذن على العموم رسالتنا جميعا هي للشباب وإلى الشباب
وتحية للجميع، شكرا.

السيد الرئيس:

شكرا، قبل إعطاء الكلمة للسيد رئيس الحكومة مواصلة
النقاش من خلال تعقيبه، إذا سمحتم، أعطى الكلمة للسيدة
الأمينة لإخباركم بما استجد على مستوى النظام الداخلي، لكم
الكلمة السيدة الأمينة.

السيدة أسماء اغلالو أمينة المجلس:

شكرا السيد الرئيس،

قرار المحكمة الدستورية حول النظام الداخلي لمجلس
النواب، توصلت رئاسة المجلس قبل قليل بقرار المحكمة الدستورية
رقم 65/17 المتعلق بالنظام الداخلي للمجلس الذي قضت من

السيد رئيس الحكومة المحترم،

السيدات والسادة الوزراء المحترمون،

السيدات والسادة النواب المحترمون،

المجموعة النيابية للتقدم والإشراك من زاوية نظرنا ونظر
جميع من يرى في الشباب مستقبل هذا الوطن نقول، من لا شباب
له لا مستقبل له، انطلاقا من جميع المؤسسات إلى الأسرة التي
لا تتوفر على شبابا فلا مستقبل لها، وبالتالي ماذا أعدنا لهذا
الشباب؟ ماذا قدمنا له؟ وما هي الصورة التي نريدها لشباب اليوم
ورجالات الغد؟ كل من في القاعة كان يمثل الشباب، خيرة شباب
هذا الوطن وخارج القاعة أيضا موجودين، لمن ناضلوا وقدموا وبنوا
هذا الوطن، الأجيال الصاعدة أطفالنا الآن أيضا هم شباب الغد
ومستقبل الغد، فماذا سنقدم لهؤلاء الشباب من سياسات عمومية
قابلة للتطبيق قابلة للبلورة؟ فعلا هناك سياسات وهناك برامج تم
تقديمها، لكن هذه البرامج وهذه السياسات هل اتسمت بإرادة
حقيقية للتغيير والإصلاح منذ عقود؟ سؤال جوهرى علينا أن
نجيب عنه جميعا كمؤسسات من داخل البرلمان، اليوم الشباب
يعاني على كافة الأصعدة، الشباب وكل أسرة وكل بيت لا بد أن
نجد فيه شابا أو شابة تعاني، البطالة كأول وأكبر مشكل الآن
أصبح يشكل بؤرة توتر عند كل الأسر المغربية، هذه المشكلة
مرتبطة بأزمة كبيرة وأزمة يجب أن نصلحها بشكل عميق وإرادة
حقيقية ألا وهي أزمة منظومة التربية والتكوين، أزمة تعليمنا
العمومي، التعليم العمومي أسطر كثيرا على التعليم العمومي لأنه
هو الذي كان ويجب أن يظل الوسيلة الأمثل للترقى الإجتماعي
لأبناء الطبقات الشعبية بوطننا، يجب أن نناضل من أجل ذلك
جميعا كرفقاء سياسيين لأن هذا هو المسلك الحقيقي للتنمية، اليوم
أيضا هناك مشاكل كبرى نخرت المجتمع المغربي من انتشار
المخدرات وآفات الفساد في مختلف المجالات وهذه الرسائل التي
تعيق تقدم وطننا الحبيب، كل ذلك يأتي اليوم لنقولها من داخل



التكوين، حضرنا على التعليم، حضرنا على التشغيل، حضرنا على العمل الإجتماعي والثقافي، فهذا مشاركة فيه عدد مهم من القطاعات الحكومية، اللي يمكن نقول أكثر من نصف الحكومة مندمجة فيه، هاذ البرامج فلذلك هي سياسات أفقية، واخا بعضها تتبناه وزارة معينة أو قطاع معين ولكن هو كنقطة ارتكاز وإلا فهو يتفاعل مع مختلف القطاعات الأخرى؛

ثالثا: البرامج اللي انطلقت من قبل نحن نتعهد بإتمامها وبرعايتها، البرنامج ديال 25 التكوين تأهيل 25 ألف من حاملي الإجازة من أجل الحصول على شهادة الكفاءة المهنية هذا البرنامج بدا وكان مهم، تم فيه الشطر الأول اللي كيهم 10 آلاف مجاز، فعلا تم التكوين ديالهم بعد أن وضعت، اشنو هي المجالات اللي غيتم فيها التكوين عملي، باش يمكنهم من الإندماج في سوق الشغل، فعلا الأغلبية ديالهم كملت للتكوين، لأن على حسب الإحصائيات، هناك تقريبا 1500 اللي انقطعوا في وسط التكوين اللي كيمتد من عشرة أشهر إلى اثنا عشر شهرا، ولكن تقريبا أكثر من 8000 كملوا التكوين ديالهم، غيتسلم ليهم شهادة الكفاءة المهنية وغادي يمكن آنداك يندمجو فيها وحنا غادي نتبعو هاذ الشئ بالدراسة، وغادي نطلقو الشطر الثاني من البرنامج 15.000 مجاز في الشطر الثاني ديال التكوين اللي غادي ندققوه وعندنا الاجتماع ديال اللجنة في هذا الأسبوع بالذات، اللي فيه مختلف القطاعات الحكومية مع قطاعات أخرى، "CGEM" إلى آخره... اللي هما عندهم علاقة بهاذ التكوين اللي غادي نقيموا المرحلة السابقة، غادي نحاولو ما أمكن نوجهو ونستافدو من الدروس ديالها باش تكون المرحلة المقبلة أكثر فائدة بإذن الله. إذن هذا شاء الله، وغادي نعلنو أثناء انعقاد اللجنة على المخرجات ديال هاذ اللجنة.

بالنسبة للبرنامج ديال 10.000 إطار تكوين طرف تربوي، فعلا هاذ 10.000 اللي تكونو صيفطو لي رسائل

خلاله المحكمة الدستورية بمطابقة مواد النظام الداخلي للمجلس للدستور في صيغتها المعدلة، شكرا السيد الرئيس.

السيد الرئيس:

الكلمة للسيد رئيس الحكومة.

السيد سعد الدين العثماني، رئيس الحكومة:

بسم الله الرحمن الرحيم،

أولا، أريد أن أشكر جميع السيدات والسادة النواب الذين تفاعلوا مع كلمتي في هذا الموضوع المهم جدا والحساس، ولكن الله يجازيكم بخير، ما نظنش واش الكلمة ديالي كانت فيها الشعارات، الأقوال والتحليل وإعادة التحليل، بالعكس كانت الكلمة ديالي أغلبها إجراءات وقرارات وما دمجناه في القانون المالي 2018 والأعمال اللي غادي نديروها بالأرقام، داك الشئ اللي غادي نديرو في 2018 بمعنى كانت برامج واقعية تحاسبونا على هاذ البرامج، تسجلوا هاذ الأرقام ونجيو من بعد ونتحاسبو عليها بعد سنة ولا بعد سنتين حنا مستعدين، فلذلك ماشي شعارات وأقوال، بالعكس أنا حاولت ما أمكن في الكلمة ديالي نعيد جميع، راه كانت عندي كلمة موسعة، جميع الأمور اللي فيها غير الشعارات والمسائل المكرورة واللي كتعرفوها كما ما كتعرفوها جميعا، حنا ماشي هنا باش نككروها ونعاودوها، الأهمية ديال القطاع الأهمية ديال الشباب، الأهمية ديال الفترة المرحلة الإشكالات اللي كانت بالنسبة للشباب، هاذ الشئ معروف والتشخيصات كما قال جلالة الملك في الخطاب ديالو، هناك تضخم في التشخيصات ولكن حنا خاصنا نمشيو باش نحاولو ما أمكن نوضعو برامج فعالة ناجعة للخروج من الإشكالات الموجودة، هذه النقطة الأولى؛

النقطة الثانية: أقول لبعض الإخوان اللي قالوا ماشي

سياسة قطاعية، أنا متفق معكم، حنا البرامج اللي طرحناها هي برامج هي سياسة ماشي قطاعية، سياسة أفقية، حضرنا على



الإجراءات، من بينهما هاديك تقوية برنامج تحفيز وعدد من الإجراءات الأخرى جزئية، هي راها أجراً له، وهناك لجان موضوعاتية ديال هاد البرنامج للتطبيق ديال البرنامج الوطني الشغل، بدأت في الإشتغال فعلا، وهي بصدد إعداد البرنامج التنفيذي لهاذ المخطط في مختلف المجالات، وعدد من الإجراءات غادي يتم تفعيلها في إطار ما سميناه المخططات الجهوية للتشغيل، المخطط الجهوي، هذا يعني واحد فكرة جديدة اللي بدأت وبدا الحوار فيها مع الجهات، وفعلا في يوليوز الماضي، يوليوز 2017 أطلق البرنامج الجهوي للتشغيل لجهة الرباط، الوزارة المعنية مع الجهات، ثم أطلق مع جهة سوس ماسة، وهناك الشروع في إعداد ست برامج أخرى مع جهات أخرى، وغنكملو جميع البرامج، علاش؟ لأن قلنا برامج التشغيل خاص تكون عملية، قريبة من الشباب ومن المواطنين الباحثين عن الشغل، بالتالي تكون مع الجهات في إطار برامج معهم تكون أحسن، غادي يكون الدعم المركزي وغادي تكون المشاركة والمبادرة الجهوية باش نجحو هاد البرامج الجهوية للتشغيل.

بالنسبة للمقاولاتي اللي هضرات عليه الأستاذة، مقاولتي هو برنامج فعلا لم يكن ناجحا وراه توقف منذ سنوات من خمس سنين تقريبا، توقف هادك "مقاولتي" بعدها مباشرة بدا برنامج جديد اللي تسمى "التشغيل الذاتي"، "التشغيل الذاتي" بعد وضعه بدا في 2015 أرجو بأنه أظن بأنه أكثر نجاحا لبرنامج "مقاولتي" بسبب أنه استفاد من النقائص والإختلالات اللي كانت في برنامج "مقاولتي" وهاذي هي الحياة الأمور اللي كتبدي عندما تبدأ نقائصها كتحاولو ما أمكن نستدركو من خلال برامج أخرى جديدة تحاول ما أمكن تمشي للقدام، وهاد البرنامج ديال التشغيل الذاتي الآن على حسب الإحصاءات الأولى هو ناجح وغادي نحاولو ما أمكن ندعموه أكثر باش يكون ناجح في المستقبل أكثر وهو فيه الدعم، فيه انتقاء، فيه المواكبة. الدعم والانتقاء والمواكبة

متعددة، ولكن حنا راه متبعين هاد البرنامج والنجاح ديالو، متبعينو، بالمناسبة يمكن نقول لكم بأن عدد منهم ما يقرب من 3000 تقريبا دوزو المباريات ديال المراكز الجهوية لمهن التربية والتكوين واندججو فيها وراهم غادين، خذاو مسار. وهناك، فهاد المباراة ديال التعاقد ديال التشغيل في التعليم، هاد السنة 2411 تقدمو لمباريات التعاقد، بالمناسبة هما عندهم امتياز أنهم ما كيخضعوش للانتقاء، بمجرد ما يقدمو الملف ديالهم مباشرة كيتقدمو للمباراة. ما كنشوفو لا نقط لأنهم هما دوزو هداك البرنامج، عندهم امتياز، والآخرين راهم كيحاول يراجع الملف ديالهم باش ينتقى منهم، وهاد 2411 اللي تقدمو لمباريات التعاقد منهم في البيضاء 838، في المحمدية 22، في فاس 398، في مراكش 232، في مكناس 95، في الرباط 561، وهكذا كنعطيو جميع الإحصائيات باش نعرفو بأن هاد الشئ إحصائيات مدققة، علاش؟ لأن عندنا الأسماء ديالهم، عندنا أرقام البطاقات الوطنية ومتبعينهم لأن حنا بغينا هاد البرنامج ينجح، حنا بغينا البرنامج يفشل؟ ما بغيناش، ينجح، وإيلا بقى منهم شي وحدين راه المباراة كتجعي قريبا، لأن حنا قررنا المباريات ديال كل سنة غتبدى تدار في بداية السنة، ما غنبقاوش حتى لآخر السنة، باش يكون التكوين ديال ست شهور لهادو اللي غيدوزو مباريات التعاقد، على الأقل ستة أشهر. معنى ذلك، في يناير أو فبراير غادي تكون مباراة جديدة إن شاء الله، ويمكن عاود يجيو المباريات اللي بقاو إن شاء الله وغادي تكون عندهم الامتيازات اللي كانت عند السابقين ديالهم.

بالنسبة للبرنامج الوطني للتشغيل، هاد البرنامج الوطني هو برنامج عرض أمام مجلس الحكومة وهو في الحقيقة تكيف وتطوير الإستراتيجيات الوطنية للتشغيل اللي كانت تعرضات في آخر الولاية السابقة، الحكومة السابقة، وبدات الأجرأة ديالو مباشرة، بدءا من هاد قانون المالية 2018، راه فيه عدد من



السيد الرئيس:

باسم الفرق ومجموعة الأغلبية السؤال الثاني يطرحه السيد النائب نور الدين الأزرق، السيد سعيد شبعو، ميكرو.

النائب السيد سعيد شبعو:

ما هي حصيلة وآفاق الجهوية المتقدمة؟ وشكرا.

السيد الرئيس:

السؤال الثالث يطرحه السيد النائب نور الدين رفيق بإسم الفريق الإستقلالي للوحدة والتعادلية.

النائب السيد نور الدين رفيق:

السيد رئيس الحكومة، لا زالت الجهوية المتقدمة التي جاء بها دستور 2011 تعرف تعثرا في تدبير السياسات العمومية على المستوى الجهوي بعد مرور سنتين عن الإنتخابات الجهوية في 2015، في الوقت الذي كان فيه المغاربة يتطلعون إلى أن تصبح هذه المؤسسات المنتخبة فاعلا محوريا في بلورة نموذج تنموي جهوي يضمن للسكان حقا الدستوري في العيش الكريم، في مختلف المجالات الاقتصادية والاجتماعية والتعليمية والبيئية. فهل لدى الحكومة تصور واضح لإعطاء الجهوي المتقدمة بعدها الدستوري الحقيقي؟ وهل لدى الحكومة تصور واضح لإعطاء الجهوية المتقدمة بعدها الدستوري الحقيقي، وما هي التدابير المتخذة لضمان التفعيل السليم للجهوية المتقدمة إنسجاما مع التوجهات الملكية الواردة في خطاب افتتاح البرلمان عندما دعا جلاله الملك الحكومة إلى وضع جدول زمني مضبوط لاستكمال تفعيل الجهوية المتقدمة، وشكرا.

السيد الرئيس:

الكلمة الآن للسيد رئيس الحكومة.

السيد سعد الدين العثماني، رئيس الحكومة:

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الرئيس،

وهذا المواكبة كتشمل مختلف الجوانب فيه المالية وفيه التدبيرية، وفيه كتقوم به عدد من المؤسسات، كتقوم به مكتب التكوين المهني راه عندو فيه برامج والكثير منها ناجح وخصوصا بالنسبة للخريجين ديالا، ولكن أيضا وزارة التجارة والصناعة راه حتى هي عندها برنامج في هاذ المجال.

إذن هاذي هي السياسة العامة أظن بأنه بالعكس، عكس ما قال أحد الإخوان هوهاذ الحوار اللي غادي نطلقوه الحوار الوطني غادي تكون عندو تأثير كبير بالنسبة للسياسة المندجة للشباب، وخا توضع الإطار العام لأن الإطار العام قبل ما يكون الحوار الوطني خاص يتوضع واحد الإطار العام والمنهجية العامة للإطار الوطني، عاد كنطلقو الحوار الوطني، وهذاك الحوار الوطني غادي نشوفو المخرجات ديالو إن شاء الله ومنه غادي نستخرجو هاذ السياسة المندجة للشباب. كلنا إرادة وفق الشعار الذي رفعناه الإنصات والإنجاز إن شاء الله، والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

السيد الرئيس:

شكرا للسيد رئيس الحكومة، ننتقل الآن للمحور الثاني المتعلق بموضوع الجهوية المتقدمة، وأول سؤال يطرحه السيد النائب عبد الرحيم واعمره بإسم فريق الأصالة والمعاصرة.

النائب السيد عبد الرحيم واعمره:

بسم الله الرحمن الرحيم، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

السيد رئيس الحكومة المحترم،

نسائلكم اليوم في فريق الأصالة والمعاصرة ما هي الخطوات التي أقدمتم عليها بغاية التسريع الفعلي والعملي لتنزيل الجهوية المتقدمة على أرض الواقع؟ وشكرا.



السيدات والسادة النواب المحترمون،

أريد أن أشكر مرة أخرى مختلف الفرق البرلمانية والنيابية على طرحها لهذا الأسئلة العامة في موضوع مهم جدا، اللي هو موضوع الجهوية المتقدمة كمحور ثاني لأسئلة السياسة العامة في هذه الجلسة، وذلك اعتبارا للدور الهام الذي تقوم به الجهة كرافعة أساسية للتنمية الإقتصادية والإجتماعية التي تنشدها بلادنا في ظل القيادة الرشيدة لجلالة الملك محمد السادس نصره الله.

اسمحوا لي أن أذكر، السيدات والسادة النواب المحترمين، أن البرنامج الحكومي جعل من ترسيخ الجهوية المتقدمة إحدى مكونات محوره الأول نظرا لمكانتها الدستورية ومكانتها السياسية ومكانتها في التنمية الإقتصادية والإجتماعية، ومن هنا شرعت الحكومة في التفعيل، لكن أنا بغيت نخضر عن المنهجية من خلال ثلاث أمور أقدمنا عليها أو سنقدم عليها، عاد نجي للتفصيل ديال 4 دالمحاور لتفعيل الجهوية المتقدمة حالا ومستقبلا:

أولا إعطاء لهذا الجهات والجهوية مكانة اتخذنا مبادرة برنامج لزيارة الجهات الذي واكبتهم مراحل الأولى، من هنا فلأول مرة يتحرك فريق حكومي برئاسة رئيس الحكومة إلى الجهات ليستمع، ليتفاعل، ليتعاقد أو ليبدا النقاش حول التعاقد، وبدينا بالجهات الأقل نموا في سلم الجهات جينا بجهة بني ملال-خنيفرة، ثم جهة درعة-تافيلالت، وفي الشهر المقبل إن شاء الله غنمشيو لجهة أخرى، وهذه مكنتنا باش نستمعو للمنتخبين مباشرة، رؤساء الجماعات في الجهة كلهم ورؤساء مجالس العمالات والأقاليم، أعضاء مجلس الجهة وبطبيعة الحال كنديروا لقاء خاص مع مكتب الجهة، وأيضا كيكون تفاعل بين الفريق الحكومي الموجود، الوزراء وكتاب الدولة مباشرة مع مسؤولي الجهة، وهذا كيعطينا احنا صورة أوضح وكيعطي للجهة فكرة كيف نفكر؟ ونرى كيف نحل عدد من الإشكالات الموجودة والتي تحتاج فعلا إلى أن نتحرك إلى الأرض مباشرة باش يمكن نحلوها، إذن هذا إجراء أول كييعكس

منهجية ديال الإنصات اللي قلنا واللي غيتبعها الإنجاز إن شاء الله؛

النقطة الثانية: وهناك أعلننا بأننا غادي نحاولو نفعلو التعاقد بين الحكومة والجهات، وهذا واحد الورش غادي نديروه إن شاء الله غادي نوقعو تعاقدات، غادي فقط يتصوت في الجهة على واحد البرنامج ثم تتجي قطاعات حكومية يعني ما ساهماتش بزاف، ما عبئاتش الموارد المالية إلى آخره... هذا يحتاج إلى وضوح، وبالتالي كنشكر جميع رؤساء الجهات اللي زرناهم وأيضا أعضاء مكاتب الجهات وأيضا السادة الولاة اللي ابدو التفاعل مع القطاعات الحكومية وبدأ النقاش باش نبلورو هاذ التعاقد، هاذ التعاقد غادي ينطلق بطبيعة الحال من برنامج "PDR" برنامج التنمية الجهوية، هاذ البرنامج غادي انطلقو منه، عليه غادي يتم النقاش لصياغة التعاقد، طيب إذن هذا في المنهجية دائما النقطة الثانية؛

النقطة الثالثة: لأول مرة غادي نديرو إن شاء الله قريبا لقاء، غادي يرأسه رئيس الحكومة، يحضر فيه جميع رؤساء الجهات ويحضر فيه أيضا الوزراء المعنيين وخصوصا فيما يخص الإختصاصات الذاتية للجهات في البداية، وغادي نحاولو ما أمكن يكون هاذ الاجتماع الهدف منو هو الحكومة كلها تنصت إلى رؤساء الجهات وتتفاعل معهم، ومن تم غادي نتفقو في المنهجية كيفاش غادي نتفقو؟ وغادي نخدمو في المستقبل، المنهجية كيفاش غادي نديروا لهذا برامج التعاقد، التعاقد بين الجهات والحكومة وكيف نظور العمل باش يمكن نعطيوا لهذا الجهوية المكانة التي تستحقها سياسيا وفي التنمية الإقتصادية الإجتماعية، ولا يخفى عليكم أن هاذ النقط المنهجية عندها أهمية كبيرة إن شاء الله.

الآن ما هي المستويات التي نشغل عليها حاليا؟ واللي درنا فيها إجراءات ونحن عازمون باش نديرو الإجراءات في



أيضا تجدر الإشارة إلى أن هناك ثلاث مشاريع أخرى قوانين عندها علاقة مباشرة أو غير مباشرة بهذا الورش ديال الجهوية شنو هي؟ هناك أولا مشروع قانون يتعلق بنظام الأملاك العقارية للجماعات الترابية والقواعد المطبقة عليها لضمان التدبير الأمثل لأملاك الجماعات الترابية والمحافظة عليها، هذا مشروع قانون أيضا يشتغل عليه حاليا، هناك أيضا مشروع قانون بتحسين القانون المتعلق بالجبايات المحلية بغية مواكبة الإختصاصات الجديدة للجماعات الترابية مع تقليص عدد الرسوم، تقوية ربطها بجبايات الدولة، مراجعة قواعد تأسيس الرسوم في اتجاه تبسيط احتسابها وربطها بوتيرة النشاط الإقتصادي وكذا الرفع من مردودية هذه الرسوم، هناك ثالثا إعداد تصور لمشروع القانون المحدد لكيفيات وشروط تنفيذ مقتضيات تصاميم التهيئة ومخططات التنمية القروية بخصوص فتح مناطق جديدة للتعمير، وهادي أيضا 3 مشاريع ديال القوانين سنحرص إن شاء الله على أن يتم إخراجها في المستقبل القريب بإذن الله ونشتغل عليها، والجهات المعنية بمعنى الإدارات المعنية راه كتشتغل عليها. ثانيا، هذا المحور الأول، استكمال النصوص القانونية والتنظيمية؛

المحور الثاني هو إعداد ميثاق اللاتمركز: ما كابتش جهوية بلا تمرکز إداري، ولذلك منذ اللحظة الأولى فاش جيت أنا كرئيس حكومة، وضعت هاذ الملف من الأولويات. وبالمناسبة أريد أن أذكر بأن جلاله الملك، قبل الخطاب الأخير، 12 مرة وهو يذكر ويحث الحكومة منذ 15 سنة تقريبا على إخراج ميثاق اللاتمركز، إما في خطب ملكية وإما في رسائل. هاذ المرة هي 13، بمعنى أنه واحد الأساس ضروري لإكمال وإتمام الجهوية المتقدمة. هاذ ميثاق اللاتمركز، اللي هو سند للورش الجهوية المتقدمة، يروم ماذا؟ يروم الأهداف التالية:

أولا، بنقل عدد من الإختصاصات ديال الإدارات المركزية إلى الإدارات الجهوية، بغية تمتيعها، هاذ الإدارات الجهوية،

المحطات المقبلة، أولا على مستوى استكمال النصوص القانونية والتنظيمية اللازمة لتفعيل مضامين القوانين التنظيمية المتعلقة بجماعات الترابية، وذلك أنه تماشيا مع تعهدات البرنامج الحكومي تعمل الحكومة على تسريع وتيرة استكمال الترسانة القانونية المرتبطة بالجهوية، وأنتم تعرفون أنه حنا في ست أشهر صادق المجلس الحكومي على 32 مرسوم يخص الجماعات الترابية، ثلثها تقريبا يهم الجهات والجهوية، بقى لينا 2 مراسيم هو مرسوم ديال 2 صناديق، هو صندوق التأهيل الإجتماعي وصندوق التضامن الجهوي، هاد 2 صناديق غادي نخرجوا المراسيم دياهم موجودة، ولكن فيها شوية الحوار وأنتم تعرفون إخراج المناصب دائما لا بد من الحوار مع مختلف الجهات المتدخلة القطاعات الحكومية المتدخلة، ولذلك نحن سنخرج هاذ 2 المراسيم إن شاء الله في القريب، الأسابيع 2 أو ثلاثة دالأسابيع المقبلة.

وبالمناسبة أنتم تعرفون بأن القانون التنظيمي ديال الجهات صدر في الجريدة الرسمية يوم 7 يوليوز على ما أظن 2015 وأعطى الذي صادق عليه البرلمان، أعطى 30 شهر للحكومة لإخراج المراسيم التطبيقية نهار 7 أكتوبر غادي ينتهي هاد 30 شهر، غادي نخرجوا جميع المراسيم التطبيقية قبل 7 دجنبر، بقات لينا القرارات التنظيمية، عندنا 7 دالقرارات التنظيمية السيد وزير الداخلية موجود، القرارات التنظيمية قرارات يصدرها وزير الداخلية بشراكة مع وزير المالية، وزير المالية هاذ القرارات التنظيمية تم التدبير الوضع الانتقالي للموارد البشرية، تم ممتلكات مجالس العمالات، تم إحداث مؤسسة الأقاليم والوكيل القضائي للجماعات الترابية، تم تدبير مالية الجماعات الترابية وهاد القرارات التنظيمية كلها غادي تصدر في الآجال المحددة وسأحرص شخصيا على أن تصدر في آجال المحددة، على كل حال حنا ملزمين لأن القانون كيلزم بهاد الشيء، وغادي نلتزمو بالقانون إ شاء الله وغادي نخرتمو الأجل القانوني بإذن الله، ولكن



وعلى هذا الأساس يركز التصور الجديد للإدارة اللامركزية على تنزيل مبادئ دستور يوليو 2011، الذي بوأ الجهة مستوى الصدارة في العلاقات بين مختلف الفاعلين المحليين وجعله فضاء للحوار، فضاء للتشاور، فضاء لإعداد البرامج التنموية وفضاء أيضا لتتبع تنفيذ هذه البرامج التنموية.

وتأسيسا على المبادئ المذكورة، وعلى التوجيهات الملكية السامية، يمكن أن نتحدث عن الخطوط العريضة للتصور الجديد للإدارة اللامركزية في المحاور التالية:

- توضيح دور هاد المرسوم اللي غادي يجي، ديال ميثاق اللامركزية الإداري، غادي يكون فيه توضيح دور الإدارات المركزية وتحديد مهامها وخصوصا في التاطير والتصور والتوجه والتقييم ومراقبة أداء الإدارات اللامركزية، فضلا عن الدور المنوط بها في مجال إعداد النصوص التشريعية والتنظيمية؛

- مواكبة الإصلاح الجهوي الأخير وإبراز المستوى الجهوي باعتباره الإطار الملائم لانسجام السياسات العمومية ولبرمجة مشاريع مختلف القطاعات الحكومية، إمكانية تجميع المهام الإدارية المشتركة المنسجمة أو المتكاملة عن طريق إحداث إدارات جهوية تكون قادرة على إنجاز مشاريع جهوية غادي تكون تبنى على أقطاب جهوية، على أقطاب جهوية هذا باقي فيه نقاش، كيفاش غادي نفعلوه، توضيح مجال تدخل الفاعلين وتحديد العلاقة بينهم في مجال اللامركزية من إدارة مركزية ومصالحها اللامركزية والسلطات المحلية وفاعلين اقتصاديين تقوم على أساس تفويض صلاحية اتخاذ القرار مع تدعيم مجال تنسيق أنشطة المصالح خاصة ضمان وحدة عمل مصالح الدولة على المستوى الجهوي.

هاذ الميثاق ديال اللامركزية تقريبا موجود، هو عند الأمانة العامة الحكومة، تدير ليه الصياغة القانونية إن شاء الله، غادي يخص واحد الشهرين شهرين، المهم قبل نهاية السنة إن شاء الله، نتمناو نخرجوه. الآن ولكن الإدارات تقريبا وقع الحوار مع مختلف

بالقدرة على أن تكون هي رافعة، إلى جانب الجهات للتنمية الاقتصادية والاجتماعية وللدفع بها. ما غنقاوش دائما نعولو على المركز، حتى على مستوى الإدارة. بدأت على مستوى التعليم، أنتم تعرفون في التعليم في وزارة التعليم، عندنا الأكاديميات الجهوية، بدا هاذ الورش ديال تمتيعها بصفة مؤسسة عمومية، إعطائها عدد من الصلاحيات ديال الإدارة المركزية، لكن هذا الورش باقي خصو حتى هو دفعة وبغينا جميع الإدارات تفوت عدد من الاختصاصات ومن الإمكانيات، بطبيعة الحال البشرية والمادية إلى إدارتها الجهوية باش تكون عندنا الجهات قوية فعلا، قوية في شقها الإداري، قوية في شقها السياسي اللي هي مجالس الجهات ومكاتب الجهات، وهذا غادي يمكن بدفع دعم الإدارة اللامركزية عبر تحقيق إنسجام السياسات العمومية على المستوى الترايبي، هداك الانسجام ديال السياسات الترايبية ما بقاش غنديروه في الرباط، غادي نديروه على مستوى الجهة، عبرت شوية مزيان ولا لا؟ لأن إيلا ولي مندوب جهوي للصحة، مندوب جهوي ديال التعليم، مندوب جهوي ديال التجهيز، مندوب جهوي ديال الفلاحة... عندهم الصلاحيات هما غادي ينسقو ساهل على مستوى الجهة. دابا خص التنسيق خص يتم مركزيا على مستوى الرباط، عاد الجهة كيقول ليه دير، ما ديرش هاد الشئ غادي نحاولو ما أمكن ننهيوه وغادي نقلو هاد الصلاحيات باش يمكن التنسيق غادي يكون على مستوى الجهة وهذا شيء مهم؛

- تطوير الخدمات الجهوية وملاءمتها مع الإنتظارات المحلية، من خلال تواجد المصالح الإدارية بالقرب من المواطنين والإستجابة للحاجيات المحلية. وهذا أيضا سيؤدي إلى دعم الديمقراطية المحلية عبر مصاحبة الجماعات الترايبية وتقديم المساعدات التقنية اللازمة للجماعات الترايبية من أجل إعداد مخططات التنمية.



مكرر و50 من النظام الأساسي العام للوظيفة العمومية، فتح إمكانية الإلحاق لدى الجماعات الترابية لمدة ثلاث سنوات على الأكثر قابلة للتجديد، كما يمكن للموظف الملحق لفترة لا تقل عن المدة المذكورة المدمج بصفة نهائية لدى الجماعة الترابية الملحق لديها؛

(ج) التشغيل بموجب عقود بالجماعات الترابية، وعلاوة على ما سبق، فإنه وعلى غرار ما تم اعتماده لفائدة الإدارات العمومية، تعكف الحكومة حاليا على وضع إطار تنظيمي لاعتماد التشغيل بموجب عقود لدى الجماعات الترابية مع الأخذ بعين الاعتبار طبيعة وخصوصيات هذا القطاع لتمكين الجماعات الترابية من استقطاب الكفاءات والخبرات القادرة على إنجاز وقيادة المشاريع بمختلف ربوع المملكة، من جهة، ولسد الخصاص الملحوظ على مستوى الموارد البشرية المؤهلة والمتخصصة لدى هذه الجماعات الترابية، لا سيما في بعض المرافق الحيوية من جهة أخرى.

كما تجدر الإشارة في هذا الصدد، إلى أن وزارة الداخلية أشرت على جميع قرارات رؤساء مجالس الجهات المتعلقة بتعيين المديرين العامين للمصالح، وذلك للإسراع في وضع الهياكل الإدارية الجهوية كمرحلة أولية وتأسيسية للشروع في تنفيذ البرنامج التنموي، ومن جهة أخرى ينكب العمل على وضع الإطار الإجرائي لبرامج التكوين المستمر لفائدة منتخبي موظفي الجهات، قصد الإرتقاء بمؤهلاتهم وقدراتهم في مختلف مجالات التدبير العمومي. وجزير بالذكر في هذا الإطار، أنه يتم حاليا إعداد أو تنفيذ التصاميم المديرية الجهوية للتكوين للجهات الإثني عشر، واحدا منها تم إنجازه كنموذج بمواكبة من وزارة الداخلية؛

ثانيا: على مستوى الموارد المالية، لقد تم الشروع في مد الجهات بالإعتمادات الملتزم بها وتمت برحمة التوقعات المالية إلى حدود نهاية الولاية الإنتدابية للمجالس الحالية مع احترام سقف 10 مليار درهم سنويا التي ستحول إلى جهات في أفق سنة

الإدارات، حنا في مجال الصياغة القانونية ونتمناو، إن شاء الله، نخرجو قبل نهاية السنة كما قلت، بإذن الله؛

ثالثا: تمكين الجماعات الترابية من الكفاءات البشرية المؤهلة والموارد المالية الكافية لتنفيذ المخططات الجهوية. لا يخفى، على السيدات والسادة النواب، أن تنزيل ورش الجهوية المتقدمة يمر أساسا عبر مواكبة الجماعات الترابية لبلوغ حكمة جيدة في تدبير شؤونها وممارسة اختصاصاتها، في أفق تحويل هذه الاختصاصات والموارد البشرية والمالية المرتبطة بها وكذا تمكينها من الموارد المالية اللازمة لتنفيذ مخططاتها التنموية.

فلذلك أولا على مستوى الموارد البشرية، في إطار مواكبة الجهوية المتقدمة وسعيا في تمكين الجماعات الترابية، سواء منها الجهات أو العمالات والأقاليم أو الجماعات من سد حاجياتها من الموارد البشرية المتمرسه وبما يضمن التوزيع المعقلن للموارد البشرية العمومية بمختلف مكونات القطاع العام، خاصة بعد نقل كثير من الاختصاصات والمهام إلى الجماعات الترابية، فإن الحكومة عازمة على تفعيل آليات الحركية المنصوص عليها في النظام الأساسي العام للوظيفة العمومية ولا سيما آلية النقل والإلحاق:

(أ) نقل الموظفين، فيما يتعلق بنقل الموظفين المنتمين إلى الهيئات المشتركة بين الإدارات، فإن المرسوم رقم 2.13.436 الصادر في 5 غشت المتعلق بتحديد كيفية تطبيق الفصل 38 مكرر من النظام الأساسي العام للوظيفة العمومية، فتح إمكانية نقل الموظفين المنتمين إلى الهيئات المشتركة بين الوزارات، بناء على طلب منها أو تلقائيا، إن اقتضت ذلك ضرورة المصلحة لدى الجماعات الترابية، هاذي الآلية الأولى؛

(ب) الآلية الثانية: الإلحاق وذلك أنه حسب نفس المرسوم، حسب المرسوم 2.13.423، لا، مرسوم آخر الصادر في 30 يناير 2014 المرتبط بتحديد كيفية تطبيق الفصول 48 و48



رابعاً: برامج التنمية الجهوية وإعداد التراب، تم إعمال تدابير متعددة ترمي إلى تعزيز الوظيفة التنموية للجهات في إطار هذه الجهوية المتقدمة، نريد منها اعتماد إعداد التراب كإحدى الأدوات الأساسية لتنزيل الجهوية المتقدمة، وجدير بالذكر في هذا الإطار إلى أن الحكومة صادقت مؤخراً على النص التنظيمي المؤطر لمسطرة إعداد التصميم الجهوي لإعداد التراب، كما أن بعض الجهات قد شرعت في إنجاز تصاميمها مستعينة في ذلك بالمواكبة من حيث التكوين وتوضيح النصوص القانونية والدلائل المنهجية والعملية التي توضع رهن إشارتها؛

2- العمل وفق آليات المواكبة والتعاقد على تحقيق الإنسجام والإلتقائية بين سياسة الدولة من جهة في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والخدماتية وبين البرامج الجهوية للتنمية من جهة أخرى، وذلك لإنشاء أو خلق برامج تنموية تضمن التكامل بين الجهود المبذولة من لدن الدولة والجهود المبذولة من قبل الجهة ومن قبل الجماعات الترابية الأخرى؛

3- وتجدر الإشارة في هذا الباب، إلى أن تسعة مجالس جهوية قد صادقت على برامجها التنموية، وهي بصدد النقاش معها لتدقيق بعض الإشارات التقنية وسيصادق عليها في القريب إن شاء الله. على كل حال هاد 9 كلهم قبل نهاية السنة ونتمنى أن يصادق من طرف المجالس المتبقية على البرامج التنموية الثلاثة الأخرى.

وختاماً أود أن أجدد التأكيد للمجلس الموقر، على أن ورش الجهوية المتقدمة بالنسبة للحكومة يعد تحولاً جذرياً في البناء الديمقراطي لبلادنا، ويعتبر خطوة أساسية في مسار توطيد أسس وركائز اللامركزية الترابية، بما يضمن التوزيع المجالي العادل للثروات وللجهود الإستثمارية، حتى يتسنى بلوغ هذه الغاية المثلى. كان هناك محاور محددة، بإجراءات واضحة، قامت بها الحكومة وتعترم القيام بها في القريب إن شاء الله لإتمام ورش الجهوية المتقدمة.

2021. وفي هذا السياق، عملت الحكومة على الرفع من الإعتمادات الموجهة للجهات من خلال الرفع من حصة حصيلة الضريبة على الشركات إلى 4% عوض 3% خلال 2017، ونفس الحصة من حصيلة الضريبة على الدخل تطبيقاً لأحكام القانون التنظيمي رقم 111.14 المتعلق بالجهات، وهكذا انتقلت الموارد المخصصة للجهات من 4 ديال المليار درهم سنة 2016 إلى 5 و7 مليار درهم سنة 2017، لتصل إلى 7 مليار درهم سنة 2018 حسب مقتضيات مشروع قانون المالية 2018 المعروض على البرلمان حالياً. وجدير بالذكر أيضاً، أن الجهود متواصلة من أجل تعزيز قدرات الإدارة الجبائية الجهوية بشريا ولوجستيكيًا لتمكينها من تطوير وسائل استخلاص مستحققاتها ومن تنمية مداخيلها بما يضمن لها القيام على الوجه المأمول بمهام المسؤوليات المناط بها، وغادي إن شاء الله يكون اللقاء اللي غادي يكون مع رؤساء الجهات مجال لتدقيق كثير من الأمور اللي حضرنا عليها، لأن في مشاريع المراسيم الأخيرة حرصنا باش نمّدو بها رؤساء الجهات أولاً يعطيو الرأي دياهم عن طريق جمعيات، رؤساء الجهات، يدليو بالرأي دياهم عاد كندوزوه في مجالس الحكومة، وبالتالي فحتى هاد المرسوم الخاص بالصندوقين.. المرسوم الخاص بصندوق التضامن بين الجهات وصندوق التأهيل الإجتماعي جوج ديال المراسيم مدينا بهم السيد رئيس جمعية رؤساء الجهات وعبرو على الملاحظات دياهم عاد أعيد النظر فيهما انطلاقاً من تلك الملاحظات ليعرض في الأسبوعين المقبلين على مجلس الحكومة إن شاء الله؛

ثالثاً: برامج التنمية الجهوية وإعداد التراب، بطبيعة الحال هاد المقاربة التشاركية غادي نحاولو نأسسوها من خلال هاذيك الإجتماع باش ندققو أكثر أشنو هي الأمور المشتركة واللي خص فيها النقاش؛



المشتركة والمنقولة هي مرتبطة بإرادتكم السياسية، التي لحد الساعة، لم تعبروا عنها في ترجمتها إلى واقع ملموس. استمعنا بإمعان للجواب ديا لكم وحننا كنعرفو باللي 6 سنين هاذي اللي دازت على الجهوية الموسعة. اليوم فعلا اليوم، اليوم كايته واحد الإرادة كنسمعوها ولكن جات معطلة شوية، هذا هو الأهم.

ودعوني أركز فقط السيد رئيس الحكومة المحترم، على الإختصاصات الذاتية التي هي مؤكدة بموجب القانون. فبعد هذا المسار من التعبير عن الإرادة الملكية والدعم المتواصل لجلالة الملك، لورش الجهوية المتقدمة، نؤكد اليوم أن الحكومة لم تبذل أي مجهود لتفعيل هذه الإرادة وهذا الدعم، بل لم تكن نهايا في مستوى التفاعل الإيجابي مع توصيات المجلس الإقتصادي والإجتماعي والبيئي.

السيد رئيس الحكومة المحترم،

كيف يمكن للجهة أن تتكلف بالإستثمار في إطار اختصاصاتها الذاتية وهي أصلا ليست عضوا في اللجنة الجهوية واللجنة الوطنية للإستثمار؟ وكيف يمكن للجهة أن تكون مكلفة بالإستثمار وهي لا تحظى حتى باستشارة الحكومة في هذا المجال؟ وكيف يمكن لجهة أن تمارس اختصاصاتها الذاتية، وهي لحد الساعة على سبيل المثال، لم تتمكن من نقل واستيلاء مهامها الخاصة بالمكتب الوطني للتكوين المهني وإنعاش الكفاءات؟ وكمثال آخر، كيف لها أن تمارس اختصاصاتها الذاتية ووزارة التجهيز لا زالت تمنع في نقل الاختصاصات للجهة كما ينص على ذلك القانون. لذلك، نتوجه إليكم السيد رئيس الحكومة المحترم، بالقول في فريق الأصالة والمعاصرة، الجهة اليوم تشتغل بإمكانيات أقل بكثير من الصيغة التي كانت عليها الجهة سابقا، بفعل العرقلة الواضحة من طرف الحكومة ذاتها، لأن راه 3 السنوات هاذي باش المشروع.. إضافة إلى أن الجهة اليوم لا زالت تشتغل بتبويب الميزانية التي يعود إلى سنة 1992، وهو ما يدفعنا إلى القول بأن الجهة

وكما رأيتم حاولت أن أركز على الإجراءات ولم أتحدث على الأسس الفلسفية ولا الأسس النظرية، لا للجهوية ولا للجماعات الترابية. حنا بغينا نكونو حكومة الإنصات والإنجاز، نصت لكم وللمجتمع ونعمل ونذهب للإنجاز إن شاء الله والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

السيد الرئيس:

شكرا للسيد رئيس الحكومة، نفتتح باب التعقيبات بإعطاء الكلمة للسيد عبد الرحيم واعمرى باسم فريق الأصالة والمعاصرة.

النائب السيد عبد الرحيم واعمرى:

شكرا السيد الرئيس مجلس النواب المحترم،

السيد رئيس الحكومة المحترم،

السادة الوزراء المحترمين،

زميلاتي زملائي النواب المحترمين،

السيد رئيس الحكومة المحترم، خطاب العرش لسنة 2008 دعا فيه جلالته الملك، إلى اعتماد نهج الحكامة الترابية المحلية، يقوم على النهوض باللامركزية والجهوية الموسعة والإسراع باللامركزية. في سنة 2010، دعا صاحب الجلالة، إلى تنصيب اللجنة الإستشارية للجهوية، وهاته اللجنة هي التي عملت على تحديد معالم الجهوية المتقدمة واعتبرت الجهة جزءا من هياكل الدولة. وفي الخطاب الملكي الإفتتاحي للبرلمان لسنة 2016، اعتبر جلالته الملك، أن الجهوية أصبحت واقعا ملموسا، أما في هذه السنة 2017، فقد دعا جلالته، إلى اعتماد أجندة نقل الموارد والاختصاصات، وهاذ الشي اللي اشترتم له في الكلمة ديا لكم في البعض منو.

والحديث هنا، السيد رئيس الحكومة المحترم، يدفعنا إلى التأكيد على الاختصاصات الممنوحة للجهة، فالإختصاصات



كقلعة السراغنة وغيرهم من الأقاليم... لأن إيلا وفرنا هاذ الشي لهاد الناس، يقيني على أن الأمور غتمشي مزيان. كلنا كنعرفو مدى هذا الضو، الطريق، ايلا وصلنا الطريق والسكنى والصحة والتعليم راه الأمور غادي تكون إن شاء الله بخير وعلى خير. راكم تطرقتو لهد العمل ولكن يعني يجب التعجيل، خصو يخرج دغية لأن تعطل. كذلك تطرقتو لميثاق اللاتمركز، يجب كذلك الإسراع، مازال ما خرج، يجب الإسراع بإخراج ميثاق اللاتمركز إلى حيز الوجود، والذي بدونه وهادي قلتوها، السيد رئيس الحكومة المحترم، تسجل ولا بد نقولوها ليكم، بدونه يستحيل، يستحيل تحقيق النموذج التنموي الذي يطمح إليه الشعب المغربي ودعا إليه جلالة الملك في خطابه الأخير.

السيد رئيس الحكومة المحترم،

هل لديكم أجندة أولية لنقل الإختصاصات والموارد بكل صدق للتغطية عن فشل الحكومة في تدبير ملف الجهوية المتقدمة، سواء من حيث الفعالية والنجاعة المطلوبة، أو من حيث وضع الآليات الكفيلة بتنزيلها؟ إلا كانت هاد الأجندة أولية بغيانكم السيد رئيس الحكومة، كيف هدرتو على هادوك المراسيم اللي قلتو غادي تعاود تصدر وبغياننا نعرفو وهاد اللاتمركز إيلا عندهم شي أجندة أولية نورونا بها ونورو بها كذلك الرأي العام وشكرا.

السيد الرئيس:

شكرا. الكلمة الآن للسيد النائب إدريس الصقلي عدوي بإسم فريق العدالة والتنمية.

النائب السيد إدريس الصقلي عدوي:

بسم الله الرحمن الرحيم، والصلاة والسلام على رسوله وآله وصحبه.

السيد رئيس الحكومة،

السادة والسيدات الوزراء،

الإخوة والأخوات النواب المحترمين،

اليوم مبنية على باطل، وتعمل خارج الإطار القانوني المنظم للجهة اليوم، خاصة إذا ما استحضرننا أن الجهة تهيئ ميزانيتها على مدى ثلاث سنوات علما بأن الحكومة لا تتحدث ولا تستشير مع الجهات بالباب والمطلق، فأين نحن من المقاربة التشاركية التي تتغنى بها الحكومة في كل المناسبات؟

السيد رئيس الحكومة المحترم،

لم تقوموا بدوركم فيما يتعلق بجعل مختلف المسؤولين عن القطاعات الحكومية ممتلكين للأسس الجهوية، ومتشبعين بمبادئها وقيمتها، ومطلعين بشكل دقيق على نطاق صلاحياتها وتميزها عن صلاحيات باقي مؤسسات الدولة والجماعات الترابية الأخرى. هاذ الشي اللي خصو يتفهم مزيان، لم تبادروا إلى القيام بقيادة إستراتيجية للجهوية وبالتتبع والتقييم وصياغة تقارير سنوية لعرض خلاصتها ومقترحاتها وتتبع تطبيقها وتوصياتها. لم تقوموا بالتنسيق بين القطاعات الحكومية من أجل الدعم والمواكبة الإجرائية على المستوى المركزي والجهوي، لم تقوموا بأية مبادرات من أجل دعم قدرات ونجاعة أطر وزارة الداخلية، باعتبار دورها الريادي في تنشيط وتنظيم وضبط العلاقات بين المؤسسات والأطراف المعنية بتنزيل الجهوية. لم تقدموا على تمكين الجهات، وهاذ الشي اشترتو ليه السيد رئيس الحكومة المحترم، بالموارد البشرية المؤهلة للإضطلاع بمهامها على الوجه الأمثل واستحضار التفاوت المجالي بين الجهات، لم تصدروا ما تبقى من المراسيم، واشترتو لهاد الشي مشكورين السيد رئيس الحكومة المحترم، إلا أنه المرسوم المتعلق بصندوق التأهيل الإجتماعي السيد رئيس الحكومة المحترم، اشترتو ليه ولكن لا بد من التوضيح، هذا غادي يقلص واحد العجز في مجالات حيوية كالماء الصالح للشرب، الكهرباء، السكن، الصحة، التعليم، الطرق. أنا أتساءل وتتساءل في الفريق، هذا راه يخرج هو الأول، حنا كنعرفو اليوم واحد العدد ديال الوقفات الاحتجاجية والمسيرات اللي الناس فواحد جل الأقاليم كزأكورة،



في مجموعة من الجهات الغلافات المالية ديالها تتراوح ما بين 100 مليار درهم إلى 21 مليار درهم هنا بدون أن نعرض عليكم التجارب المقارنة في هذا المجال، جهة فرنسية الميزانية ديالها تصل إلى 34 مليار درهم؛

المسألة الرابعة، الإدارة أكدت ذلك ونؤكد مرة أخرى، لأن تعزيز الموارد البشرية هو واحد الرهان أساسي لنجاح الجهوية المتقدمة، الوضع الحالي للإدارة الجهوية يمكن نقولوه بكم صراحة مؤسف، لا بد من أطر وكفاءات لمواكبة هاذ الأوراش اليوم اللي مقبلة عليها الجهات، لأن التنمية هي تنمية الإنسان بالإنسان من أجل الإنسان؛

المسألة الخامسة أشترتم إليها ونقاسمها معكم، ولكن عندنا فيها مجموعة من الملاحظات السيد رئيس الحكومة، لو سمحتم بذلك، هو عدم استكمال هاد الإطار القانوني والتنظيمي المواكب اليوم للجهوية المتقدمة، اليوم القانون المنظم للوظيفة العمومية الترابية هذا آن الأوان باش يقع التعجيل بإصداره وإخراجه، غياب قانون اليوم تينظم التعاقد بين الدولة والجهات في تنزيل الإختصاصات المشتركة والمنقولة، أضف إلى ذلك ما أشترتم إليه ديال صندوق التضامن وصندوق التأهيل الجماعي، وكذلك عندنا مجموعة من الملاحظات اللي تعتبرها أساسية في بعض المراسيم التي صدرت وأساسا في واحد الورشان أساسيان اللي تيجددو خارطة الطريق بالنسبة للجهات، هو برنامج التنمية الجهوية والتصميم الجهوي لإعداد التراب. اليوم برنامج التنمية الجهوية ينبغي أن يصدر في نهاية السنة الأولى، التصميم الجهوي لإعداد التراب المرسوم ديالو خرج بداية السنة الثالثة، برنامج التنمية الجهوية ينبغي أن يعتمد على التوجهات العامة ديال التصميم الجهوي لإعداد التراب داخل هاذ المرسوم ديال التصميم الجهوي تشييرو للجنة وزارية تحدد الإطار العام، وهاذ اللجنة الوزارية ينبغي أن تكون بمرسوم. إذن هنا كاين إشكالات حقيقية، كذلك في

السيد رئيس الحكومة، استمعنا إلى جوابكم بإمعان. أكيد نتفق مع مجموعة من المعطيات والأفكار التي وردت في هاذ الجواب ديالك، لا بأس اليوم أن نذكر السيد رئيس الحكومة، نحن اليوم في بداية السنة الثالثة بهذه الجهوية المتقدمة. هناك ما يمكن أن نخفيه، هناك واحد القلق شوية على مصير ومآل ومستقبل هاذ الجهوية المتقدمة. لأنها كما أكدتم هي مدخل لإعادة بناء مؤسسات الدولة والتحديث ديالها، وهي حاملة لواحد المشروع التنموي اللي تيدعم الإستثمار وتيدعم المقاوله. هناك تحديات، هناك انتظارات، لكن هناك صعوبات، راه أشترتم إلى بعضها السيد رئيس الحكومة.

الأمر الأول، هو لا بد من استيعاب دقيق وعميق لطبيعة الانتقال من مفهوم الوصاية إلى مفاهيم التدبير الحر والتعاقد والتفريع والصدارة اللي هي أسس أربع ديال الجهوية المتقدمة. وهذا نداء من هاد المنبر، لكل الفاعلين الترابيين والمصالح اللامركزية لمزيد من التنسيق طبعا في إطار احترام الصلاحيات والتكامل والتمايز؛

الأمر الثاني، الجهوية هي واحد الفرصة أقول لاندماج والتقائية السياسات العمومية، وهذا فشلنا فيه قبل 2015، دائما هاذ السؤال كان مطروح ديال التقائية واندماج السياسات العمومية والقطاعية، اليوم الجهوية فرصة ومجال ترابي لكي نحقق هاذ الإنسجام ونحقق هاذ الإلتقائية، وإعداد برامج التنمية الجهوية والتصميم الجهوي لإعداد التراب هو واحد الورش ملائم لكي ينخرط فيه الجميع؛

المسألة الثالثة أشترتم إليها، لا بد من تعزيز الموارد المالية، وهنا لا بد أن نسجل واحد التطور إيجابي، لا يمكن أن ننكره، 2014 ما خصص للجهات واحد مليار درهم، واحد مليار درهم في 2014، 2018 في قانون المالية 7 دالملايير ديال الدراهم، ولكن هذا يبقى غير كافي، اليوم البرامج ديال التنمية الجهوية اللي دّارت



كيتناقض مع المادة 136 في التدبير الحر اللي هو معطي للجماعات المحلية. وإيلا كنهضرو على البرنامج التنموي راه كون كان شامل وكيهم جميع القطاعات ما يمكناش نديروه قبل ما نديرو مخطط إعداد التراب الجهوي، إذن إيلا سبقناه لأن غيقتصر على مشاريع تنموية فقط.

بالنسبة لمستوى اللاتمركز، فأنتم شفت أنكم حددتو على مستوى الجهة، بينما المادة 140 تاع الدستور كتعطي يعني التفرع اللي هو أساس اللاتمركز حتى الجماعات المحلية الأخرى المادة 140، إذن إيلا بقينا على مستوى الجهات في اللاتمركز فكيفاش غادي تحقو الالتقائية، الالتقائية لأن جميع المجالات، المجال الوطني وظيفي، المجال الجهوي وظائفي، المجال الإقليمي وظائفي، المجال تاع الجماعات الترابية وظائفي وعملي، إذن ما يمكنكم لكم تحقو الالتقائية إلا على مستوى الجماعات، إذن واش انما واثقين أن الجهات منين غديرو التعاقد معها فيما يخص جميع الاختصاصات بما فيها الاختصاصات اللي كتهم المسائل الاجتماعية، واش هي غادية تحول ما زال هاذوك الاختصاصات وتمشي باش تنجز الالتقائية على مستوى الجماعات، هذا غير ممكن، علاش؟ لأن المشرع ملي شرع في الثلاث القوانين التنظيمية كنا فهمنا أن المهام متاع الجهة هي مهام تنموية بمفهوم اقتصادي والمهام الاجتماعية غتدار على مستوى المجالس الإقليمية، والمجالس الجماعية، خاصة أن المستوى المهم اللي يمكن تكون فيه الالتقائية لعدة أسباب وانما كتعرفو هاد الشئ هو على المستوى الإقليمي، علاش؟ لأن ما بين الجماعات المحلية والقطاعات الوزارية والمجتمع المدني وبرامج المبادرة الوطنية للتنمية البشرية، إذن إيلا حصرتو اللاتمركز في مستوى الجهة فغادي تكون قصرتو في حق بعض الجماعات المحلية وكذلك سياسة القرب فيما يخص الساكنة اللي هي ما يمكنهاش تمشي للمستوى الجهوي، خاصة إيلا كانت بعض المجالس كتدير البرمجة مع جماعات أخرى ومع مجالس اقليمية

إطار لا بد من خطوة مهمة وهذا ورد في قانون المالية مشروع قانون المالية 2018 من خلال الإعفاء من الذعائر والغرامات على ضرائب ورسوم الدولة وتكاملا مع هذا الإجراء نقترح عليكم تعميم هذا الإجراء على الجماعات الترابية والتسريع بإحالة مشروع هذا القانون على البرلمان لتتم المصادقة عليه.

في الأخير طبعا كل هذا يقتضي واحد التواصل بين الحكومة والفاعلين الجهويين وأساسا رؤساء المجالس الجهوية، ولا يستقيم هذا بدون طبعا استقامة النخب ديالنا والإدارة ديالنا "فاستقم كما أمرت"، شكرا لكم السيد الرئيس.

السيد الرئيس:

السيد النائب نور الدين الأزرق باسم فريق التجمع الدستوري، السي سعيد شبعنو معذرة.

النائب السيد سعيد شبعنو:

بسم الله الرحمن الرحيم، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين،

السيد الرئيس،

السيد رئيس الحكومة،

السيدات والسادة الوزراء،

السيدات والسادة النواب،

السيد رئيس الحكومة، استمعنا لمداخلتكم، وبغيت نذاكر معكم في ثلاث أشياء: أولا نوعية التعاقد، ثانيا مستوى اللاتمركز، وثالثا الالتقائية اللي كتقترحو علينا.

فعلا زرتو 2 د الجهات، وشفنا أن المطالب مختلفة، وما ارتكزاتش على البرنامج متاع التنمية الجهوية اللي كان مطلوب أنه يتعرض أمامكم، وهذا بغيت نقول أن التعاقد إلى كان غادي يكون، السيد الرئيس الحكومة، خاصو يهم الجانب الإقتصادي، لماذا؟ لأن إيلا جينا للصدارة كيفما جات في الدستور في 143، في الصدارة غير فيما يخص البرنامج التنموي، باش ما يكونش



فقط واحد الملاحظة السيد الرئيس، السيد رئيس الحكومة هذه جلسة لتقييم السياسات العمومية وهي جلسة شهرية، واش فقط يعني بها رئيس الحكومة وبعض الوزراء، كنت أتمنى ويجب أن نرسخ هذا العرف كلما تعلق الأمر بجلسة هاته أن تكون الحكومة حاضرة بكل أفرادها، لأن هذا ما كايهمكش بوحده السيد الرئيس الحكومة ولا غيرك، إذن الحكومة يجب أن تنصت إلى مداخلات السيدات والسادة النواب في هذه الجلسة، إذن، على كل، أتمنى أن لا يتكرر هذا مستقبلا، الأهم من كل شيء، هو اليوم نحن في جلسة هي في الواقع هي لتقييم حصيلة التنزيل الجهوي لسنتين، ماذا تحقق؟ وأن هاذ السؤال، هذا السؤال المحوري جاء مباشرة بطبيعة الحال بعد الخطاب الملكي الأخير الذي دعا فيه الحكومة لوضع جدول زمني مضبوط لاستكمال تفعيل الجهوية المتقدمة، بعد سنتين من التفعيل، ماذا تحقق؟ أية حصيلة؟ لا على المستوى التديري ولا على المستوى الإقتصادي ولا على مستوى الإجماعي ولا الثقافي، الخلاصة بعد سنتين من التنزيل، لم نصل إلى المبتغى المنشود، شنو، ما هي الأسباب؟ الأسباب كثيرة، ما كنهضرش فقط لا يمكننا الحديث فقط على الجانب القانوني والمراسيم إلى آخره، كاين مجموعة من الأعطاب وهي عبارة عن ارتباكات كثيرة، يعني حالت دون التنزيل الفعلي لنموذج تموي والذي نعتبره التجربة السابقة أن النموذج الجهوي التنموي أعرج، علاش؟ أولا ما انتبهناش لمسألة أخرى، ما درناش قراءة موضوعية للتقطيع الترابي، واش فعلا كان سليما بغض النظر على الملاحظات التي أثرناها في تلك الفترة؟ واش كاين التجانس بين الأقاليم المكونة لهذه الجهات؟ واش ما فكرناش ما عدناش واحد لحظة تأمل للتفكير؟ واش كاين التجانس بين مكونات الأقاليم لهذه الجهات، بطبيعة الحال مدرناش قراءة ولكن هناك ملاحظات كثيرة في هذا المجال، كذلك حين نتحدث عن تنزيل وعن دعم الجهة نطلقو فقط من مشروع القانون المالي الحالي يعني

بطريقة عمودية ليس بطريقة أفقية، ولماذا الطريقة الأفقية لأنها أنجع بكثير وهي ديمقراطية وليس باب أكبر لأن جميع المستشارين الجهويين منتخبون على مستوى الأقاليم وسيحاسبون على مستوى الأقاليم، إذن جميع، جميع المحاور وجميع المبادئ كتدفع بالحكومة أنها تمشي ماشي غير إلى مستوى الجهة ولكن إلى مستوى المجالس الإقليمية، وكذلك المجالس الجماعية، ربما أن، يعني، هاذ الأعمال اللي كتقومو بها، ما غاديش تمكنكم أنكم تمشيو في كل إقليم إقليم، ولكن كنظن أن من خلال وزارة الداخلية وكذلك السادة العمال اللي هما عندهم...

السيد الرئيس:

شكرا.

النائب السيد سعيد شبعنو:

يعني واحد التصور أفقي يمكن يقوموا بهاذ العمل هذا، وخاصة أن هناك صندوق التنمية القروية اللي بجانب صندوق تنمية التأهيل وكذلك التضامن كيخصو يخرج للوجود، وشكرا لكم.

السيد الرئيس:

شكرا للسيد النائب، الكلمة الآن للسيد الرئيس نور الدين مضيان باسم الفريق الإستقلالي للوحدة والتعادلية.

النائب السيد نور الدين مضيان رئيس الفريق الإستقلالي

للوحدة والتعادلية:

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الرئيس،

السيد رئيس الحكومة،

السادة الوزراء،

السيدة الوزيرة،

إخواني أخواتي،



السابق، حتى بالنسبة لنا نتمناو إن شاء الله أو في إطار تفعيل اللاتمركز تمدنا الوزارات المركزية بأطرها إذا ما أردنا فعلا تفعيل هاذ الجهوية المتقدمة، كذلك الفضاءات كائين الجهات اللي ما عندهاش مقرات، كائين الموظفين، أطر، مهندسون رؤساء فرق، أعضاء المكتب الجهوي يشتغلون في الكلورات ما عندهومش، ونحن نتحدث عن التنزيل وعن التفعيل كذا، إذن علينا الوقف وقف، أن نقف وقفة تأمل حقيقية للوقوف على مواطن الخلل من أجل إقلاع جديد ومن أجل تسريع وتيرة تنزيل الجهوية بشكل منطقي وموضوعي، وشكرا.

السيد الرئيس:

شكرا للسيد الرئيس، باسم الفريق الحركي الكلمة الآن للسيد محمد أوزين.

النائب السيد محمد أوزين:

بسم الله الرحمن الرحيم، والصلاة والسلام على آله وصحبه أجمعين.

السيد الرئيس،

السيد رئيس الحكومة المحترم،

السيدات والسادة الوزراء،

طبعاً لا يختلف اثنان في كون النموذج...

السيد الرئيس:

نستمعو، نستمعو لبعضنا من فضلكم.

النائب السيد محمد أوزين:

قلت لا يختلف اثنان في كون نموذج الجهوية المتقدمة في بلادنا نموذج متفرد، ففي الوقت الذي سعت بلدان إلى ضمان وحدتها عبر ضم جهات، سعت بلادنا وهي موحدة ولله الحمد إلى تنظيم مجالها على مستوى الجهات، وهذا هو سر تفرد التجربة المغربية طبعاً التي عملت على ضمان توازن بين استقلالية التدبير ووحدة المجال، طبعاً داخل وحدة الوطن، لكن السيد رئيس

ماذا قدمه هاذ المشروع القانون الحالي لتفعيل ورش الجهوية؟ من حيث التدابير الجديدة التي كان من المفروض بطبيعة الحال أن يساهم ذلك المشروع في هذا التنزيل، كل ما قدمه للأسف هو عبارة عن إجراءات بسيطة جدا محدودة ومحتشمة لا تتعدى الرفع من عائدات بعض العائدات الضريبية، المداخل الضريبية من 3% إلى 4، واش بماذا 1 غادي نخدمو الجهة، كذلك أي موقع للمشاريع التنموية المدرجة في مخططات التنمية الجهوية أثناء إعداد مشروع، جميع الجهات إلا الجهات القليلة درنا مشاريع، درنا مخططات واش لأنه يجب عنها كيجابو عليها مشروع القانون المالي، أبدا ما كائش ذاك الشيء، ما كائش الأثار ديال هاذ الشيء في القانون المالي، إذن باش غادي نخدمو هاذ الجهة، نخدموها ب3%، ب4% من المداخل الضريبية أبدا.

كذلك كائين السيد رئيس الحكومة أشار نتمناو إن شاء الله أنه صندوق التأهيل الاجتماعي وصندوق التضامن بين الجهات يرى النور في القريب العاجل، لأنه هو حل وحل لمجموعة من الإشكاليات، كذلك كائين واحد المجموعة من الجهات دارت وكالة تنمية تنفيذ المشاريع، مزيان، لتفعيل ورش الجهوية المتقدمة، وهي بطبيعة الحال مقيدة بمرسوم ديال 20 مارس 2013، وهاذا احنا كنعرفو التعقيد ديال المساطر ديالو، لماذا لم يتم التعامل مع هذه الوكالة لتسريع هذه المشاريع كما هو معمول به عند بعض الوكالات الأخرى؟ إذن المسطرة ديال مرسوم 2013 غادي تقيدنا وغادي تعقدنا.

إذن كذلك غياب التنسيق بين مختلف القطاعات الأخرى، الجهة تبرمج والمجالس الإقليمية تبرمج، والوكالة تبرمج، والوزارة تبرمج، إذن ما كائش واحد التقاطع بين هذه القطاعات بصفة عامة، واحد كيشرق واحد كيغرب، إذن هنا ما عندناش واحد الرؤية مشتركة في هاذ المجال هذا، كذلك الموارد البشرية كانت الجهات تشتغل بنفس الموارد البشرية الموروثة عن التقسيم



ديال الإخوان وبالتالي هاذ الشي كيوقع، يعني، كيخلي واحد النوع ديال الإحراج.

طبعاً الموارد البشرية اللي ضعيفة السيد رئيس الحكومة، غياب وحدة المساطر "l'unicité des procédures" تحدثو على النصوص التطبيقية، وقتو بشرتونا وقتو غادي تخرج في النهاية ديال السنة، ولكن حتى الوحدة ديال المساطر المتعلقة بالتدبير المالي، المتعلقة أيضا بإعداد البرامج التنموية كتخلق لنا مشكل.

هناك أيضا الضبابية، ضبابية طبعاً فيما يتعلق باختصاصات الجماعات الترابية في علاقاتها مع الجهة، لأن بغينا يكون تكامل، ما يكونش تنافر، ما يكونش تدافع وهاذ الشي حاصل الآن، أيضا ما غاديش نهضر على ضعف الموارد المالية باعتبار اختصاصات الموكولة اليوم للجهة، وطبعاً الإنتظارات اللي كاينة ديال الساكنة وخصوصاً في العالم القروي، طبعاً واحد المسؤولية اللي كبيرة وكبيرة جداً، ولكن بغينا الطموح ديال الجهة، بغينا، هو كبير ولكن بغينا السيد رئيس الحكومة، أن الأدوات ديالو تنزل باش هاذ الطموح، إن شاء الله، ما يكونش دون سقف الانتظارات، وشكراً السيد الرئيس.

السيد الرئيس:

شكراً، باسم الفريق الإشتراكي، السيد النائب محمد الملاحى.

النائب السيد محمد الملاحى:

شكراً السيد الرئيس المحترم،

السيد رئيس الحكومة،

السادة الوزراء،

السيدات والسادة النواب المحترمون،

فعلاً، السيد رئيس الحكومة، العرض والتشخيص الحكومي كان اليوم فيه واحد مجموعة الأبعاد اللي هي كيفاش نستحضر بها الجهوية المتقدمة، واللي اعطت واحد مجموعة

الحكومة سبقتنا كانت واحد مجموعة ديال النقط ولكن سبقتنا ودرجتها مشكورا، فوق الترسانة القانونية طبعاً هناك مشاكل، تحدثو على التعاقد، وتحدثو سبقوني واحد المجموعة ديال الإخوان على نقط اللي مهمة جداً، ولكن أعتقد أن السؤال غادي نحاول نلخص السيد رئيس الحكومة، السؤال الجوهرى اللي غادي يحدد لنا مستقبل ديال الجهة غدا إن شاء الله هو الآتي: واش الحكومة مستعدة لتفويت صلاحياتها للجهة؟ هذا هو السؤال المحوري السيد رئيس الحكومة علاش قلتها فكلامك، التجربة ديال اللامركزية عشناها من بداية التسعينات، طبعاً بهاجس أننا نقرّب الإدارة للمواطن ولكن باننا تجربة كانت مشلولة، علاش لأن صبرنا في اللامركزية ولكن ما عضدناهاش غاب اللامركزى، طبعاً، فاش كتحدثو على اللامركزى، كتحدثو على السلطة المالية اللي خصها تتحول، فاش كتقول الوزارة اليوم خصها تخلى على بعض الصلاحيات ديالها، طبعاً، كحل وحيد وأوحد لضمان هاذ المستقبل ديال الجهة، أكيد أن اليوم الحكومة أو الوزير في الرباط راه صعب عليه جداً أنه يدبر، يعني، على مستوى القطاع ديالو في ربوع المملكة، كلها المشاكل، يعني اللي كتوقع، ولو أن غادي كنفولوا هناك حضور، هناك زيارات كتبقى غير كافية.

أعتقد أن اليوم، اليوم الوزارة أو الحكومة خاصها تنكب على التفكير، على الإستراتيجية، على الرؤية، على المنظور، على المصاحبة، على المراقبة، وأيضا على السهر وتتبع الإنجاز، طبعاً هاذ الشي إيلا السياق ديال اليوم، ما كيبقالناش خياراً آخر من غير هذا. طموحنا كان كبير السيد رئيس الحكومة، وأنا كتحدث معاك كنائب رئيس لجهة فاس-مكناس، طموحنا كان كبير، ولكن ما بغيتش نتحدث على خيبة الأمل، كتنمناو أن اليوم ما زالين في مرحلة جنينية لهذا المولود ديال الجهة ولكن راه حنا وصلنا السنة الثالثة، يعني السنة الثالثة كيما تفضلو مجموعة ديال



هناك النقل المدرسي، هناك المنح الجامعية، هناك محاربة الأمية، هناك التكوين بعقد الشراكة بين الجهة ومدرسة العليا للأساتذة، هناك القضاء على الحجرات ديال pré-fabriqu  هناك الشراكة مع الوكالة الوطنية لإنعاش التشغيل والكفاءات، هناك المساهمة في دعم المستعجلات الطبية.

السيد رئيس الحكومة،

وإن كانت الإمكانيات ضعيفة راه كايين جهات اللي هي تعمل يعني بغيرة وطنية وبمختلف المكونات السياسية، من أجل يعني رفع المستوى ديال التنمية فهاذ الجهات وهذا يعني عمل اللي كي جعلنا على أننا منتخبين يمكن نتفاعلو مع جميع المقررات، اللي هي كيكون عندو واحد الطابع اللي هو ديال الغيرة الوطنية، وشكرا.

السيد الرئيس:

شكرا، الكلمة الآن للسيد النائب سعيد انميلي بإسم المجموعة النيابية للتقدم والإشترابية.

النائب السيد سعيد انميلي:

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الرئيس،

السيد رئيس الحكومة،

السيدات والسادة النواب المحترمون،

يشرفني أن أتناول الكلمة بإسم المجموعة النيابية للتقدم والإشترابية، في إطار مناقشة السؤال الشفهي المتعلق بالسياسة العامة حول حصيلة وآفاق وتطبيق الجهوية المتقدمة.

وهي مناسبة نجدد من خلالها تأكيدنا على الانخراط في إنجاح ورش التجربة الجهوية، مثنين المكتسبات والتراكمات ومثيرين للنواقص والإختلالات، ولا بد كذلك من التركيز على مبدأ التضامن بين الجهات كوحدة ترابية تحول لها كل الصلاحيات،

بالخطوط العريضة في هاذ الشأن هذا، واليوم الحمد لله على أننا أصبح لنا أفق بعد الخطاب الملكي السامي ديال جلالة الملك، وكانوا أكثر من 13 خطاب اللي هي كلها تصب في هاذ العملية ديال الجهوية الموسعة، وكنعرفو على أننا اليوم، يعني، بمقدور الجهة على أنه تاخذ واحد الطابع لاتمركز باش يعني تكون هي الرافعة للتنمية على واحد مجموعة ديال المستويات الإقتصادية والتنموية، ويعلم الجميع أن جلالة الملك، حفظه الله، ما فتى يناضل في كل الواجهات ليتبوأ شعبه الصدارة بين الأمم والشعوب، واللي جعل على أنه من هاذ الإشكاليات، السيد رئيس الحكومة، على أننا سنتكلم لغة الأرقام، السيد رئيس الحكومة، هناك، يعني، واحد المجموعة ديال الأمور اللي خصها، يعني، تخرج، هناك المراسيم المتعلقة بالقسم الخامس والمرتبطة بمالية الجهة التي تقيد منح الإعتمادات المخصصة للجهة، لم تصدر بعد واللي كي جعل على أنه هاذ البعد الجهوي للمالية العمومية بعيد المنال هناك، السيد رئيس الحكومة، إعطاء المكونات الجهوية هوامش من الصلاحيات في التدبير هناك إخراج المرسوم المحدث لصندوق التضامن بين الجهات، هناك التسريع بإخراج ميثاق اللاتمركز يراعي أثناء تنفيذه مبدأ التوازن بين الجهات، هاذي السيد رئيس الحكومة يعني واحد المجموعة ديال الملاحظات اللي كنبغيو نعطيوها، كذلك على سبيل المثال هناك مشاكل تمت معالجتها على صعيد الجهة على المستوى ديال الجهة وكان عندها واحد الواقعية في تدبير الشأن العام المحلي.

السيد رئيس الحكومة،

أنا غادي نعطي واحد المجموعة ديال الملاحظات اللي هي كانت على المستوى ديال جهة طنجة-تطوان-الحسيمة اللي كان فيها واحد المجموعة ديال التدبير يعني أفقي واللي هو عندو واحد البعد استراتيجي في التنمية بين جميع المكونات السياسية ديال الجهة، هناك السيد رئيس الحكومة الدعم ديال الجامعة،



السيد الرئيس:

الكلمة الآن للسيد النائب عمر بلافريج.

النائب السيد عمر بلافريج:

السلام عليكم،

السيد رئيس الحكومة،

سمعتكم تتكلمو في الموضوع دالشباب بالأخص،
وشرعت حقيقة بالصدق في كلامكم، هادي من عندي بدون
مجاملة، ولكن بغيت فهاذ الموضوع واش ما كانش من المفروض
لإعطاء مصداقية أكثر لهاذ المجلس، قبل ما نتكلمو على الجهوية
المتقدمة، ما نتكلمو على الجهات المهمشة في بلادنا، وعلى
الأخص الجهات اللي كتغلى اليوم، الريف علاش ما كنا نقشوش
اليوم التقرير الأخير ديال المجلس الأعلى للحسابات، الخروقات
والحلول، الحل اللي يكون يخرج من هاد المجلس، الحل طلب بالعفو
العام، وعلاش ما كنا نقشوش منطقة زاكورة، الناس اللي كتموت
بالعطش في زاكورة، والحل المناسب للحد من زراعة الدلاح، حنا
عارفين بأن الدلاح خاصو يتوقف، أنا خايف يكون هاد النقاش
وهاد المصطلحات ديال الجهوية المتقدمة بحال الميثاق الجماعي
ديال 1976، كاين الناس اللي ما زال عاقلين عليه فهاد المجلس
اللي كان بحال العصا السحرية، جايبينها بحال إيلا غتحتل جميع
مشاكل المغرب، فأنا خايف من هذا لا المشاكل السياسة،
لا الاجتماعية، لا الاقتصادية، خايف من هاذ النوع ديال
المصطلحات وهاد الهروب إلى الأمام، شكرا السيد الرئيس.

السيد الرئيس:

الكلمة الآن للسيد رئيس الحكومة للجواب على

التعقيبات.

التي من شأنها بلورة الإستراتيجية الحكومية في مختلف المجالات،
ولذلك يتعين تعبئة كل الوسائل والإمكانات المتاحة.

إن الجهوية المتقدمة لا يمكن اختزالها فقط في ترسانة
لقوانين والمساطر، بل يتعين أن تكون تعبيرا عن إرادة قوية جديدة
في الإصلاح والتغيير بشكل منهجي يتوخى اتخاذ قرارات جريئة
وشجاعة لتطبيق مبدأ اللاتركيز واسع لمصالح الدولة.

لقد أصبح من الضروري كذلك إعادة هيكلة مصالح
الدولة على الصعيد الجهوي على شكل أقطاب كبرى، من قبيل
القطب الاجتماعي، قطب الاستثمار والتشغيل والتنمية
الإقتصادية، قطب التربية والتكوين، قطب الثقافة والتراث وغيرها
من الأقطاب، وعلاقة بمبادئ العدالة الاجتماعية والتوزيع العادل
لخيرة هذا الوطن، يستوجب منا العمل على إقرار آليات اقتصادية
ومالية، للحد من الفوارق والتفاوتات بين الجهات كوحدات ترابية
وداخل الجهات نفسها، اعتمادا على منطق المساواة بين المواطنين
والمواطنين خاصة في مجالات التعليم والصحة والتشغيل، ولابد
كذلك من إعطاء الأولوية للمناطق النائية والمهمشة، واعتماد
برامج للنهوض بأوضاع النساء والعمل على إدماج الشباب في
مختلف السياسات العمومية.

لقد أصبح لزاما اليوم، وضع تصور استراتيجي لأجل
وضع أسس نموذج تنموي قوي ومتجدد ومبتكر، يمنح حيوية أكثر
باختيارات وأولوية السياسة الاقتصادية والاجتماعية، المبنية على
تعزيز الإلتقائية بين القطاعات الحكومية وضم مشاريع التنمية.

وفي هذا الإطار لابد من تمكين الجهوية من آليات العمل
المنتج والفعال، حتى تشكل تعبيرا جديدا لجيل جديد من
الخدمات العمومية للقرب، كما أن إقرار عدالة مجالية حقيقية هو
تعبيد للطريق نحو التوزيع العادل، والسلام عليكم ورحمة الله
وبركاته.



وعندنا فيه حلول إلى آخره، لا هذا ورش جديد من 2015
بديناه فلذلك خاصنا نمشيو وفق مقارنة تشاركية حتى نلقاو الحلول
لمختلف الإشكالات الموجودة، وقلت بأن ميثاق اللاتمركز الإداري
راه هو في المراحل ديالو الأخيرة وأنه قبل نهاية السنة غادي يخرج
إن شاء الله، عطيناكم عدد من التعهدات موضحة بالآجال ديالها،
مبرمجة، حنا ما غادي نهضروش اش قال هداك..، شفت هاديك
الورقة ديال اشنو قالت الأخت قبيلة، يعني الأفعال وليس الأقوال
والشعارات إلخ، حنا كاع خرجنا من هاد قضية الشعارات باش
نمشيو للأقوال ونمشيو للأفعال مباشرة والإنجازات اللي غادي
نجزوها، إن شاء الله، عندنا واحد المقترح، ما عرفت شكون اللي
قالو، يسمح لي ولكن مقترح جيد، قلت لوزير الداخلية هذا
خصنا نطبقوه، تقارير سنوية حول تنزيل الجهوية المتقدمة، طالب
بتقارير سنوية، هذا، إن شاء الله، غادي نحاولو، ولكن هاذ
الحكومة بالله عندها ست شهور، باقي ما دوزنا عام باش نصدرو
التقرير الأول، السنة الأولى غادي نصدرو التقرير الأول، إن شاء
الله، نشوفو آش، بطبيعة الحال، غادي نديروه بمنهجية تشاركية
مع الجهات، ما نصدروش تقرير ديال الحكومة بوحدها، باش
نقولو ها شنو حققنا، ها النقص اللي كاين، ها شنو بقى لنا، ها
الخطوات المقبلة، ها كيفاش غنتصرفو فيها، ها العقبات والعراقيل
اللي لقيناها، لأنها طبيعي في واحد الورش جديد تلقى قدامك
واحد العراقيل ما كانش منتظرة أو متوقعة أو لا تقدر عليها،
خصنا نكونو متواضعين، ولكن الحاجة اللي قدينا عليها، إن شاء
الله، بإرادة سياسية قوية غادي نديروها، وغادي تشوفو بأن هاذي
ميثاق اللاتمركز اللي أنا ما غنقول عجزت عليه الحكومات السابقة
منذ 20 سنة تقريبا، اللي ما اعطاتوش أهمية ولا جات أمور أخرى
تقدّرت بأنها أهم منو، إن شاء الله، حنا غادي نخرجوه في السنة
الأولى ديال عمر ديال هاذ الحكومة، وأظن بأن هذا إنجاز غادي
يكون مهم بإذن الله.

السيد سعد الدين العثماني، رئيس الحكومة:

بسم الله الرحمن الرحيم.

شكرا جزيلا للسيدات والسادة النواب على ملاحظتهم
وعلى مناقشتهم في موضوع حيوي بحال هاذ الموضوع ديال
الجهوية المتقدمة، وبطبيعة الحال أنا حاولت نجابو عملية، عطيت
إجراءات وعطيت حتى الآجال ديال الإجراءات إمتا غادي
نطبقوها، قلت 2018 آش غادي نديرو، قلت بأن المنظومة
القانونية غادي نكملوها قبل نهاية دجنبر، قلت بأن صندوق
التضامن الجهوي غادي نبرمجو فيه إن شاء الله في 2018 والمرسوم
ديالو غادي يخرج قبل 7 دجنبر، وقلنا بأن برامج التنمية الجهوية
9 التي صادقت عليها الجهات وهي عند الإدارات المركزية، قبل
نهاية السنة غادي تصادق عليها نهائيا، بقات بعض الأمور التقنية
رجعات لبعض الجهات باش يعاود هي أمور غير تقنية، قلنا بأن
التعاقد مع الجهات حنا في حوار معاه، ولكن هذا ورش جديد،
ما عمرو ما كان، خاصنا يكون حوار فيه، باش يمكن نلقاو فيه
كيفاش غنديرو هاد التعاقد، لأنه هو غادي يحل لنا هاد
الإشكالات كلها، الكثير من الإشكالات اللي تقالت هي غادي
تحل، نهار نجيو للتعاقد غادي نقولو ميزانية التجهيز في الجهة ها
هو المساهمة ديال الجهة، ها المساهمة ديال وزارة التجهيز، على
مستوى الصحة، ها المساهمة ديال..، ها.. إلى آخره...

إذن باش نحددو هاذ الشئ خاص تعاقد وفق برامج
محددة، ويمكن تكون متعددة السنوات، وبطلب بآجال محددة
وقلنا بأن زيارة الجهات بديناها وأن شهريا غادي نديرو زيارة
للجهة والجهة الثالثة غادي تجي في الشهر المقبل، وقلنا بأن هناك
اجتماع مع رؤساء الجهات وهذا أول إطار تنظيمي مهم غادي
يمكن يفكنا بالحوار.. الكثير من الإشكالات اللي طرحوها
الإخوان راه خاص فيها واحد النقاش حوار حتى نلقاو الحلول
ديالها، لأن هذا ورش جديد بداتو بلادنا، ماشي ورش كان قديم،



2015 تنشر في الجريدة الرسمية، فيه المادة 188 في الباب ديال مالية الجهات، المادة ديال الموارد فيه" ترصد الدولة للجهات بموجب قوانين المالية بصفة تدريجية نسب محددة في 5% من حصيلة الضريبة على الدخل، و20% من حصيلة الرسم على عقود التأمين، تضاف إليها اعتمادات مالية من الميزانية العامة للدولة في أفق بلوغ سقف 10 ملايين درهم سنة 2021، ملايين درهم" حنا دابا وصلنا 7، 2018 سبعة، معنى ذلك راه حنا قراب للهدف، إن شاء الله، وحنا غاديين اللي كان تدار نقطة كل سنة كنزيدها، بمعنى حنا غاديين نحو الهدف، هاد القانون صادق عليه البرلمان، حنا عيب علينا ايلا ما طبقناش القانون، في 2021 إن شاء الله، نتمنى نوصلو هذيك عشرة دالملاير، إن شاء الله، وغادي نوصلوها بإذن الله وأيضاً أريد أن أقول بأنه راه الإدارات والوزارات قامت بواحد الجهد كبير من نهار جات الجهات، لأن الجهوية أولاً جات بالتقسيم الجديد للجهات، خاصنا نستحضره وهاد التقسيم الجديد للجهات اللي كان في 2015 خاص جميع الإدارات المركزية، الوزارة تأقلم معاه، راه هو جهد كبير خاصها حتى هي تعاود تقسم، اللي هنا خاص تضموا لنا إلى آخره، راه واحد الجهد كبير ديال الإدارات المركزية قامت به، باش توجد هذا الإدارات الجهوية ديالها اللي هي باقي ما عطيناها اختصاصات ولكن وجدات، بمعنى أنها تدار واحد الجهد وهذا راه استغرق سنة ولا سنة ونصف، راه ماشي ساهل باش تعيد الهندسة، الإدارة أي وزارة أعادت هندسة إدارتها الخارجية في مختلف الجهات، ثم في نفس الوقت راه عدد من الإدارات بذات كتفوض بعض الأمور، صحيح ماشي في المستوى ذاك الشئ اللي بغينا اللاتمرکز الإداري، ولكن فوضت عدد من الأمور، مثلاً حيث الإخوان طرخوا وزارة التجهيز، القطاعات الوزارية كلها قامت بهاذ الشئ، ولكن وزارة التجهيز مثلاً فوضت عدد مثلاً الدراسات والصفقات في حدود

كيفاش غادي نديرو للنقل الاختصاصات؟ بطبيعة الحال هاد الإختصاصات غادي ننقلوها للإدارات الجهوية باش نكون مفاهيمين، الاختصاصات الذاتية ديال الجهات راه خصنا ننقل ليها وخصنا نمشيو وغادي يكون حوار فيها باش يمكن كيفاش هاذ الإختصاصات الذاتية تكون عند الجهات، الاختصاصات المشتركة غادي نشوفو كيفاش أشنو اللي غادي نقولوه، اللي ما غينقلوهش إلخ، ولكن هذا مجال حوار وتدرجي، خصو يجي على سبيل التدرج، ولكن بالنسبة لنقل اختصاصات الإدارة المركزية غادي تنقل للإدارات الجهوية، باش نتفاهمو آش غادي نديرو، في الإدارات الجهوية وفق مقاربة جديدة، وفق تجميع ديال الإدارات في أقطاب، وفق تقوية هاذ الإدارات على مستوى الميزانيات وعلى مستوى الموارد البشرية، لأن الاختصاصات خاص تمشي معها الميزانيات، وخاص يمشي معها الموارد البشرية، طبيعي، وفق منهجية تشاركية، وفق منهجية اللي هاذو يكونوا رافعة من روافع التنمية الإقتصادية والإجتماعية.

الإشكالات اللي طرحها أحد الإخوان ديالنا أنه خصنا نمشيو على مستوى الأقاليم أيضاً، والأقاليم فيها المندوبيات الجهوية غادي تبقى الإختصاصات ديالها، ولكن صعب غادي نفتتو القرار غادي نفتتوه في جميع الأقاليم، وربما غنمشيو الجماعات اقل، لآ، إيلا عندنا إدارات جهوية قوية، لأن هي راه ماشي ساهلة عندها كلفة مالية عالية، لأن خصك الأطر، الناس اللي غادي يشرفوا عليها المسؤولين، ما غادي يقاوش مالياً وإدارياً في مستوى المسؤولين الحاليين، لأن ولآت عندهم، اختصاصات، صلاحيات أكبر، خاص تعطا ليهم إمكانيات أكبر، فلذلك هذا ورش راه ماشي ساهل ولكن، إن شاء الله، غادي نمشيو فيه.

أحد الإخوان طرح القضية ديال المالية ديال الجهة وهاد الشئ قليل إلخ، ولكن أنا أذكر بأن في القانون التنظيمي ديال الجهات، اللي كما قلنا منذ قليل، يعني، صدر في 2015 يوليو



الوزارات المعنية ونديرو التوافقات الضرورية ونديرو التدخلات الضرورية، إيلا خاصنا المال نجبدو هاذ المال منين ما كان نجبدو، إيلا خاصنا نتحركو باش نزورو لعين المكان، نزوروه، وراه السيدة الوزيرة السيدة كاتبة الدولة في الماء راه زارت زاكورة فعلا، ومشات ووقفات في عين المكان، تحل المشكل ديال الماء، فعلا، وحل المشكل، وبالمناسبة واحد الإشكالية ديال les forages اللي ما كانوا تموا هادوك les forages، وطلبنا من الماء الصالح للشرب من هذاك المكتب الوطني للكهرباء والماء الصالح للشرب باش يقوم بالمهمة ديالو في إيصال الماء للإخوان، ولكن هاذي إجراءات استعجالية، شوف عندنا إجراءات متوسطة المدى وطويلة المدى، أعلننا عليها، وغادي نعلنو عليها في إطار المخطط الوطني للماء وشكرا جزيلًا، شكرا السيد الرئيس، والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

السيد الرئيس:

شكرا، رفعت الجلسة.

واحد السقف معين، فوضتو للجهات، فوضت أيضا أغلب تراخيص المراقبة ديال المديرية الجهوية الإقليمية، فوضتها لعدد من المديرية الجهوية ديالها، الميزانيات السنوية أيضا في حدود معينة تقريبا المفوضة ليها، فهناك عدد من الأمور المفوضة، ولكن حنا كنهدفوا باش يكون التفويت أكبر.

طيب السؤال الأخير النهائي اللي عبر عليه الأستاذ ديال الحزب الاشتراكي الموحد، هاذ السؤال اللي طرحتي راه فعلا أنا كنعترف بأنه خاص أسئلة تطرح، ولكن هادي أسئلة نتوما طرحوها، واش غادي طرحوا سؤال ونجي ونجاوب على سؤال آخر، لا يمكن، لأن حنا نجيب على الأسئلة المطروحة، وبالمناسبة الأسئلة اللي طرحتي اللي معقولة بعضها راه أجاب عليه، أولا ندرة المياه جاوبت عليه في سؤال ديال السياسات العمومية؛ ثانيا السيد الوزير والوزيرة وكاتبة الدولة في الماء جات للجنة، وأيضا هي مستعدة لكي تجيب عن هاذ السؤال في أي جلسة، حنا ما عندنا ما نجيبو في هاذ الشيء، إيلا كايين خلل كايين خلل وخاصنا نعالجوه، المسؤولية ديال الحكومة كنتحملو هاد المسؤولية، وكنعتذر للإخوان اللي وقع الإرتباك في إيصال الماء ليهم، كنعتذر ليهم علنا، لأن هاذي مسؤولية الدولة ولكن كتوقع إشكالات، وهاد الإشكالات راه حنا خدامين كنعالجوها إن شاء الله وعندنا الإرادة باش نعالجوها، هناك تدخلات من قبل الإدارات المعنية سواء ديال المكتب الوطني للكهرباء والماء الصالح للشرب أو كان الإدارات الترابية، العمالات والإدارات الترابية والسلطات المركزية أو كانت ديال الماء أو ديال الفلاحة أو ديال أسمو راه كيديرو جهدهم إن شاء الله، عندنا مشكل شوية في التنسيق وفي الإلتقائية، أنا متافق معاك غادي نسهرو، ولذلك الماء حنا عقدنا 2 اللقاءات ديال لجنة خاصة، تجمعنا على زاكورة، تجمعنا قلنا للفلاحة أشنو عندك، قلنا للماء أشنو عندك، وناقشنا هاذ الشيء وراه علناه، وأي مشكل كان راه حنا مستاعدين نجتمع عليه